الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالـــــــي و البحث العلمـــــــي

جامعـــــــة ابـن خلدون – تيـارت –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية (تاريخ)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـــ:

السياسة الفرنسية في المجال الإداري بالجزائر (1871م – 1939م)

إعداد الطالبتين:

- زش فاطمة
- بن عمار ميمونة

- **إشراف الأستاذ:** بن حادة مصطفى

لجنـــــة المناقشـــــة:

د. بكاري عبد القادر	**رئيسا**
د. بن حادة مصطفى	**مشرفا و مقررا**
د. زاهـــــي محمد	**مناقشا**

السنة الجامعية: 1439–1440هـ / 2018–2019م.

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان:

الحمد لله أولا واخرا لله عز وجل الذي منّ علينا بتوفيقه لانجاز هذه الدراسة.

ونتقدم بجزيل الشكر وجل إمتنانا إلى أستاذنا المشرف بن حادة مصطفى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة فله منا فائق الاحترام والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تيارت على مساعدتهم ونصائحهم سواء بفكرة أو نصيحة.

كذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث و قدم لنا يد العون و أفادنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه المذكرة و نخص بالذكر أساتذة الجامعات الأخرى سوءا عبر صفحات التواصل الاجتماعي أو عن طريق مقابلتهم و لهم كل الشكر و التقدير.

ونتقدم بالتحية والشكر إلى السادة أعضاء المناقشة.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو بعيد. لو بكلمة تشجيعية.

إهداء:

شكرا وتقديرا الى اللذان قال فيهما الله تعالى

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما، إلى من لا يمكن أن نحصي فضائلهما،

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تعبت لتربحني، إلى من أعطتني الدعم والحنان.

إلى قرة عيني ورفيقة دربي **"أمي الغالية"** أطال الله عمرها.

إلى من رباني وعلمني مكارم الاخلاق وأمدني بروح المثابرة والعمل، إلى من تعب من أجل راحتي و

سعادتي **"أبي الحنون"**

إلى اعزوا على ما في الحياة إخوتي مليكة، خالدية، حياة، لطيفة وإبن أختي ساجد عبد الرحمان أغلى

الناس.

إلى من تقاسموا معي درب الصداقة وحلاوة الشقاء أصدقائي:

ميمونة، شهرة، فوزية، عائشة.

إلى من ساعد في كتابة المذكرة بوشقيفة مصطفى.

فاطمة

إهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على النبي المصطفى

الذي بلغ الرسالة و أدى الأمانة، أما بعد:

أهدي تخرجي إلى الطاهرة الساجدة العابدة لله، و التي بعثت في نفسي الصبر و التفاؤل للمضي في

تحقيق أحلامي... **والدتي الحبيبة**

إلى العابد الزاهد الذي سخر كل قواه عونا لي كي أصل إلى ما أنا عليه... **والدي العزيز**.

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم، فوسعهم قلبي أصدقائي الأوفياء الذين عبدوا طريقا كنت لم أبلغه

إلا بعون الله ثم بمرافقتهم المشرفة.

إلى كل من كان له الفضل في الوصول إلى هذه المحطة الدراسية مع الشكر الجزيل.

ميمونة.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
ط	طبعة
مج	مجلد
ص	صفحة
ب.س.ن	بدون سنة النشر
تق	تقديم
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ج	جزء
ب.ت	بدون تاريخ
ط.خ	طبعة خاصة
م	ميلادي
ع	عدد
د.ط	دون طبعة

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

Edition	ED
PAGE	P
مرجع سابق	OP cit
Tome	T

مقدمة

مقدمة:

ذكرت مختلف الدراسات التاريخية أن احتلال فرنسا للجزائر لم يكن وليد حادثة المروحة التي اعتمدتها فرنسا كذريعة لوطأة أقدامها في الجزائر، بل كانت فقط بداية لتنفيذ مخططات ومشاريع استعمارية عديدة للقادة الفرنسيين، بفرض جبروتهم على المجتمع الجزائري المغلوب عن أمره، ومن ذلك تحقيق الأهداف بعيدة المدى للاحتلال الفرنسي، المتمثل في استغلال واستثمار خيرات البلاد لصالحهم وصالح الغزاة المهاجرين الأوروبيين القادمين من المستعمرة الفرنسية، و تحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محورية للفرنسيين في حوض البحر الأبيض المتوسط و شمال افريقيا.

إن كل ذلك استلزم على القادة الفرنسيين رسم واعتماد سياسة إدارية، تسمح لهم بتحقيق هذه الفعليات المتعددة، والتي جسدتها تلك القوانين و المراسيم التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية طيلة مختلف مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة من (1870-1939). وإن هذه الفترة هي التي ستكون محور البحث الذي اعتمدناه والموسوم بـ: "السياسة الفرنسية في المجال الإداري بالجزائر (1871-1939م)".

وتكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول الى حد ما، التطورات الإدارية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية بالجزائر، من خلال ما يخدم أهداف و مخططات المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في المستعمرة، خاصة في المجال الإداري.

و من الأسباب التي دفعتنا إلى اختبار هذا الموضوع، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- الاهتمام المتنامي لدينا في دراسة التاريخ الوطني في فترة الاحتلال الفرنسي.

2- الرغبة في الاطلاع و التعمق أكثر في تاريخ الجزائر المعاصر خاصة خلال القرن 19م و بداية القرن 20م، هذه الفترة التي كانت بحاجة إلى دراسة أكثر عن وقائعها التاريخية المختلفة.

3- نقص الدراسات التاريخية التي تناولت و بشكل معمق و دقيق في المجال الاداري الفرنسي للجزائر.

4- محاولة توفير دراسة أكاديمية علمية تتناول السياسة الفرنسية للجزائر بالمجال الإداري خلال الفترة الممتدة من 1870-1939م.

و من خلال الخوض في موضوعنا هذا ارتأينا أن نجيب على الإشكالية الرئيسية التي هي محل النفاش و التساؤل، و هي كالآتي:

ما هو أثر السياسة الإدارية الفرنسية و انعكاساتها على الجزائر؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1- كيف كانت الهيكلة الإدارية الفرنسية ما بين (1870-1900م)، و ما هي أهم القوانين الصادرة في هذه الفترة؟

2- ماذا تناول منشور جونار الإداري بالجزائر؟ وفيما تمثلت ردود أفعال الجزائريين على قانون التجنيد الاجباري؟

3- ماهي المشاريع الإصلاحات التي اطلقتها فرنسا بعد 1919؟ وماذا تمخض عنها من موقف؟

أما بخصوص المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث إعتمدنا على المنهج السردي الوصفي المتمثل في استعراض و وصف السياسة الإدارية الفرنسية المنتهجة بالجزائر.

كما اعتمدنا على منهج المقارنة الذي كان الهدف منه إبراز مدى الفوارق الواضحة في القوانين و المشاريع الإدارية التي خدمت العنصر الأجنبي أكثر منه جزائري.

اما خطة البحث التي اعتمدناها من خلال المادة العلمية، و الإجابة عن مختلف التساؤلات التي دفعت بنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى: مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول، خاتمة، ملاحق و قائمة بيبليوغرافيا.

و جاء المدخل بعنوان: أوضاع الجزائريين في فترة ما بين (1830-1870م)، حيث تحدثنا فيه عن سياسة فرنسا بالجزائر في الجانب العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي الديني و الجانب الإداري.

أما الفصل الأول فعنوناه بـ: التنظيم الإداري الاستعماري بالجزائر (1871-1900م)، و الذي تفرع عنه ثلاثة مباحث سمينا المبحث الأول بـ : الهيكل الإداري الذي تضمن عناصر جزئية تناولت: أولا: الحاكم العام، ثانيا: العمالات ، ثالثا: البلديات في حين تضمن المبحث الثاني: القوانين الإدارية و الذي اندرج عنه أيضا عناصر جزئية: أولا: قانون كريميو 1870م، ثانيا: قانون الأهالي 1871م.
أما المبحث الثالث جاء بعنوان: ردود الأفعال الجزائرية عناصره: أولا: ثورة المقراني و ثورة الشيخ الحداد.
و الفصل الثاني الموسوم بـ : الجزائر تحت التشريعات الفرنسية (1900-1919).

و الذي قسم إلى مبحثين، الأول: القوانين الزجرية الاستعمارية، جاء تحته: أولا: منشور جونار 1906 و ثانيا: التجنيد الاجباري 1912م و المبحث الثاني: ردود أفعال الجزائريين تضمن العناصر الآتية: أولا: منشور جونار، ثانيا: النخبة و الأهالي، ثالثا: الثورات الشعبية.

أما فيما يخص الفصل الثالث تحت عنوان: المشاريع الإصلاحية الفرنسية بالجزائر في فترة ما بين الحربية (1919-1939)، جاء تحته هو الآخر ثلاثة مباحث، المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م، تضمن عناصر جزئية، أولا: أسباب الإصلاحات، ثانيا: بنود الإصلاحات، ثالثا: موقف الجزائريين منها، أما المبحث الثاني، مشروع بلوم فيوليت 1935م، و عناصر كالآتي: أولا: أصل المشروع، ثانيا: مضمونه، ثالثا: ردود الفعل حول المشروع، و أخيرا المبحث الثالث بعنوان: موقف الجزائريين من المشاريع الإصلاحية، عناصره: أولا: موقف النخبة و الشيوعيين، ثانيا: الأمير خالد و الصحافة، ثالثا: موقف جمعية العلماء المسلمين.

اما بخصوص المصادر و المراجع اعتمدنا على مجموعة منها ما كان أساسيا و ذا علاقة مباشرة بموضوع بحثنا و مها ما كان ثانوي لكنه أثرى البحث و من بين هذه المصادر نذكر:

- **أحمد توفيق المدني** في كتابه "كتاب الجزائر" الذي أفادنا في إصلاحات فيفري 1919. إضافة مصدر **فرحات عباس** في كتابه: "ليل الاستعمار" أفادنا في الوضع العسكري للجزائريين و كذا إصلاحات فيفري 1919.

أما المراجع اعتمدنا أكثر على:

- **أبو القاسم سعد الله** في كتابه: "الحركة الوطنية الجزائرية" بأجزائه الثلاثة، الأول و الثاني و الثالث و الذي استقينا منه: تنظيم البلديات بالجزائر الكاملة الصلاحيات و المختلطة و قانون التجنيد الاجباري.
- **أجيرون شارل روبير** في كتابه: " الجزائريون المسلمون و فرنسا" و الذي أفادنا في الحكام العامون في الجزائر، و **بشير بلاح** في كتابه: "تاريخ الجزائر المعاصرة" الجزء الأول و الذي أفادنا في: التنظيم الإداري بالجزائر و منشور جونار 1906م، و **يحيى بوعزيز** في كتابه: "موضوعات و قضايا" الذي ساعدنا في الجانب الاجتماعي بالجزائر و كتاب "سياسة التسلط الاستعماري" في قانون الأهالي و البلديات.

و من الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع:

1- طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة 1870-1939م التي عرقت الكثير من التغيرات في الجانب الإداري المنتهج من طرف الإدارة الاستعمارية بالجزائر.

2- التضارب أحيانا في بعض الأفكار و من أمثلة ذلك الاختلاف في السنوات لبعض قوانين الأحداث المذكورة في الموضوع.

3- قلة المراجع الخاصة بموضوع الدراسة في مكتبة الجامعة، مما تطلب منا التنقل لبعض الجامعات و المكتبات لتحصيلها.

و مع ذلك فقد أعاننا الله عز و جل على تجاوز هذه المصاعب و الانتهاء من تحرير المذكرة العلمية الخاصة بنا، و لا ندعي بأننا أحطنا بكل الأحداث و وقائع الموضوع و أننا استوفينا الموضوع حقه، و أننا نلتمس العذر عن كل نقص أو زيادة في غير محلها أو نسيان و تجاهل لبعض الأحداث.

المدخل:

أوضاع الجزائر العامة في فترة ما بين 1830–1870

أ- الوضع العسكري.

ب- الوضع الاقتصادي.

ج- الوضع الاجتماعي.

د- الوضع الثقافي و الديني.

هـ- الوضع الإداري.

1– أوضاع الجزائر العامة في فترة ما بين 1830 – 1870:

عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1830م – 1870م عدة تطورات، حيث كانت فترة عصيبة بالنسبة للجزائريين[1]، و قد مرت هذه السياسة الفرنسية بعدة مراحل و تتمثل المرحلة الأولى في الفترة الممتدة من (1830م – 1841م) و التي قررت فيها فرنسا أن توطّن نفسها بالجزائر بالوسائل العسكرية، أما المرحلة الثانية من (1841م – 1852م) ألحقت فرنسا الجزائر بها دستوريا و سياسيا، أما في ما يخص المرحلة الثالثة الممتدة من (1852م – 1870م) ما يسمى بعهد الإمبراطورية الثانية[2].

بعد قيام النظام الإمبراطوري، تدعم النظام العسكري في الجزائر من جديد حتى سنة 1858م[3] و ظلت الإدارة الفرنسية في الجزائر عسكرية من (1830م – 1870م) باستثناء سنتي (1858م – 1860م)[4] ، تم فيها إنشاء النظام المدني في إطار استحداث وزارة الجزائر و المستعمرات، الذي دام إلى شهر ديسمبر 1960م، حيث تم فيها إعادة النظام العسكري بضغط من العسكريين[5].

أ– الوضع العسكري:

ظلت الحكومة الفرنسية طيلة الفترة الممتدة ما بين(1830–1834م) مترددة في الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها، و لكن كان عليها التفكير في تنظيم القوة العسكرية التي تمكنها من تحقيق هدفها الاستعماري في الجزائر من خلال تنظيم وحدات هذا الجيش و طرق تسييره إضافة الى تنظيم أساليب عمله و قد عرف هذا الجيش ، بالجيش الافريقي لا يعرف سوى الاحتلال و النهب و فرض الاستعمار بالقوة[6]. بحيث تكونت القوة العسكرية تحت الحكومة الفرنسية من جيش الحملة الذي تمكن من خلاله احتلال مدينة الجزائر العاصمة بالإضافة الى جيوش أخرى كجيش الزواوة الذي ساعد القوات

---

[1] مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر، د.ط، دار المعرفة، د.م، 2013، ص 72.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط.خ، دار البصائر، 2007، ص 89.

[3] يحي بوعزيز، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، ط خ، دار البصائر، 2009، ص163.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص20.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص20.

[6] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م–1962م) دار العلوم، الجزائر 2002، ص 197.

الفرنسية على تشكيل قوات عملت في الصف الفرنسي، و هو ما أكده دي بورمون في مراسلة الى وزارة الحربية الفرنسية يوم 23 اوت 1830 من أن حوالي 500 محارب من الزواوة شكلوا قوة حربية[1].

و بما ان فرنسا كانت ترى بان الاستيطان مهمة عسكرية، فقد أخذت تشجع العسكريين على الاستمرار في الجزائر و انشاء المستوطنات، حيث يقول دي بورمون:" بما ان الجيش هو كل شيء في افريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، و تعتمد هذه السلطة على المعمرين و هم جنود، و مزارعون في نفس الوقت.... كما تعتمد على الجيش الذي يكاد يتعادل في حالة الحرب و السلم"[2]. و ترتكز خطط بيجو في الاستيطان على ثلاث قواعد أساسية:

1/تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين الذين حاربوا في شمال افريقيا، يكلفون بتحديد المناطق الاستراتيجية للاستيطان (من حيث جودة الأراضي و تأمين هذه المناطق).

2/ثم يأتي دور لجنة مدنية مؤلفة من خبراء زارعيين و مزارعين كبار، ترجع اليهم مهمة تحديد أماكن تثبيت القرى الاستيطانية مع الاخذ بعين الاعتبار توفر مصادر المياه و الصحة العامة.

3/و هكذا يظهر أن الجنرال بيجو كان يريد أن يركز على فكرة الجندي المزارع، تبعا لأسلوب الرومان، بحيث ركز على العسكري الذي خاض المعارك و ساهم في بناء المراكز الاستيطانية[3]. و كان يرى في الاستيطان جزء لا يتجزأ من العمل العسكري بل مرتبطة به، انما يكون بالتوسيع خارج مدينة الجزائر و المناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة[4]. وفي سنة 1841 شرعت في تطبيق هذه الفكرة واتخذت إجراءات في الجيش بإنشاء مراكز التعمير العسكري centre de colonisation militaire ونشرت بعض التعليمات وسط الجنود منها ما يلي:

الجنود الذين أدوا سنتين أو ثلاث في الخدمة العسكرية والراغبين في أن يصبحوا معمرين يمكنهم الاستفادة من ذلك، أين تمنحهم الدولة كل الوسائل الضرورية للانطلاق في حياة جديدة[5].

---

[1] عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 84.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 300.

[3] علي عبود، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 "القطاع الوهراني نموذجا"، رسالة ماجيستير في تاريخ معاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2014/2013، ص-ص: 53-54.

[4] غربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر "خلفيات و أبعاد"، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 194.

[5] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص217.

أما المحاولة الثانية التي شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيقها كانت سنة 1842، حيث قامت بتشغيل بعض قواعد الاستيطان العسكري فأخذت بعين الاعتبار الفشل الأول وقررت إنشاء مزارع وقرى جماعية أن يعمل العسكر لمدة ثلاث سنوات، بصفة جماعية مشتركة، لكن بعد سنة من التجربة طلب البعض إنهاء العمل المشترك، ولم تنجح إلا أن هذه الأخيرة نسبيا وهكذا لم تحقق تجربة في مجال الاستيطان العسكري غايتها من البداية تقريبا.

أما الشيء الذي نجحت فيه السلطات الاستعمارية فهو استخدام الجيش، في بناء المستوطنات و في استصلاح الأراضي، و بناء المساكن و شق الطرقات و حفر الابار. فتهافت ذلك عدد من المستوطنين الأوروبيين الجدد ، قدروا بعشرات الآلاف الى جانب العسكريين[1].

لقد ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان المدني لدعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري و يكون حليفا للوجود العسكري، حيث ادركت فرنسا أن لا وجود لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين، و فرنسيين و أوروبيين يدعمون جيش الاحتلال[2].

بدأ هذا النوع من الاستيطان يأخذ شكلا أكثر حدة و تصعيدا في هجرة الفرنسيين الى الجزائر في السبعينات من القرن 19 م حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة و جماعية برفقة تشريعات فرنسية لحماية المدنيين و المستوطنين و دعمهم[3].

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، ط.خ، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص45.

[2] غالي غربي، المرجع السابق، ص189.

[3] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1972،ص23.

ب– الوضع الاقتصادي:

عملت فرنسا منذ 1830 على توطين المعمرين في الأراضي الخصبة التي قامت بمصادرتها من ملاكها القانونيين بطرق سمتها بالقانونية مستغلة بذلك اختلاف أنماط الإرث بين الجزائر و فرنسا[1].

تنقسم الملكية منذ الاحتلال الى ملكية الدولة و ملكية العرش و ملكية دينية و ملكية خاصة، و هذا التقسيم ينطبق على كل أنواع التملك من أرض و عقار و بضائع، و كانت أغلب الأملاك العقارية في المدن، و أغلب الأملاك الإرثية في الريف باعتبار فرنسا وريثة الدولة الجزائرية، قامت بالاستيلاء على ممتلكات من أراضي و عقارات و عمالات[2].

سنت الإدارة الفرنسية أول قرار في سبتمبر 1830 يقضي بانتزاع الأراضي من أصحابها الجزائريين، أما عن قرار أكتوبر 1844 فتولى الأوقاف و العقار باعتبار أن الأراضي الغير المزروعة و التي يتم تسجيلها في المصالح العقارية الفرنسية بعقد صريح تتحول مباشرة الى مصلحة أملاك الدولة و التي تعتبر مسؤولة في التصرف فيها[3].

و نص قانون جوان 1851 على حق الدولة في حيازة أراضي العرش اذا اقتضت خدمة الحاكم العام و الاستيطان ذلك.

أما قرار 30 أكتوبر 1858 فقد أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة عل المسلمين و اليهود، و بذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي، فسهل بذلك ظهور المستعمرات الأوروبية[4]. أما القرار المشيخي الصادر في أفريل1860 فكان يقضي بتملك الجزائريين الأراضي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش[5]. لكن هذا القانون 1863 وضع حدا للنزاع و ثبت الأعراش على أملاكها التقليدية دون الحاجة الى استظهار الوثائق، و تحويل العرش كله الى بلديات[6].

---

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص82.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال و يليه خلاصة تاريخ الجزائر و المقاومة و التحرر 1830-1962، ط خ، وزارة الثقافة الجزائرية، 2011، ص77.

[3] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 23.

[4] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، 2006، ص159.

[5] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب، ج1، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص504.

[6] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص78.

و هكذا عمت مصادرة الأملاك العامة وأراضي القبائل كل المناطق التي احتلت و خاصة في المناطق الساحلية، فخططت الإدارة الفرنسية في الأرياف الداخلية على ابعاد الفلاحين عن أراضيهم، و سنت سياسة تحديد الأراضي و الحجز على الأراضي الجماعية و الفردية[1].

وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين (1850-1860)81 امتياز، قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار.

و حاول نابليون الثالث أن يوفر حماية شكلية للجزائريين، و ممتلكاتهم وذلك عن طريق الاعتراف بملكية البايلك، الأراضي المملوكة لفرد او جماعة، الملكية الجماعية التابعة للبلديات و هذا يعني الغاء نظام ملكية الأراضي للعرش و تعويضه بنظام ملكية البلدية يتبعها الدوار. كما ان ملكية الأراضي من طرف الإدارة المحلية يعني حق البلدية في التنازل عليها او بيعها للمعمرين ما دامت حائزة على الأراضي[2].

ج- الوضع الاجتماعي:

ترتب عن السياسة التي اتبعها القادة الفرنسيون الذين توالوا على قيادة الحرب ضد الجزائر خلال فترة الحكم العسكري(1830-1870) سواء العسكرية و الإدارية او الاقتصادية أدي تطبيقها الى خلق وضع اجتماعي مبني على اخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية وذلك من خلال:

- تشجيع هجرة الأوروبيين الى الجزائر و في سياسية عبر عنها الجنرال بيجو* في خطبة ألقاها في مجلس النواب الفرنسي عام 1840 قال فيها "أننا في حاجة أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين و الأوروبيون على الجزائر، و لكي تجلبوهم فلا بد أن تعطوهم أخصب الأراضي

[1] مقلاتي عبد الله، المشروع الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830-1962)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية، د.س، ص143.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص-ص: 136-137.

* بيجو: ولد في 1784، أرسل إلى الجزائر 1836 في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير و فرض السلم معه، تولى الحكم في الجزائر من 1840 إلى 1847، صاحب سياسة العنف و القهر و التدمير، أنظر: بن داهة عدة، الإستيطان و الصراع، ج2، ص490.

أينما وجدتم مياها تدفقه، و أراضي خصبة و مراعي جيدة، أنزلوا بها المستوطنين، غير مبالين بأصحابها"[1].

- العمل على تفكيك المجتمع الجزائري، بالنفي و التهجير، و التجهيل و تشجيع استهلاك الخمور و نشر الفساد، و زرع الفتنة بين القبائل.
- تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط النادرة، كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة[2].

بفضل هذه السياسات تغيرت البنية الاجتماعية فأصبح يعيش بها المستعمرين إضافة الى الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية من خلال تلك الأساليب القمعية من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاجتماعية، التي خلقتها أيام العهد العثماني و ذلك خدمة لمصالحها و مصالح المعمرين، و لكي يجعل المعمر الفرنسي من الشعب الجزائري شعب ضعيف صحيا و ماديا قام بإذلاله من خلال نزع ملكية الأراضي و إعطائها الى المعمرين، فأصبح الفلاح الجزائري أجيرا عند المعمر مقابل أجر بسيط لسد رمق اسرته فقط[3].

زيادة الى ذلك كان دور الاستعمار هو رصد الخسائر البشرية الجزائرية التي جاءت كنتيجة لضحايا الكوليرا عام1849 بـ :9,34 نسمة بمقاطعة قسنطينة مثلا، بل الأخطر من ذلك هو أن هذا الوباء أدى الى إبادة قبائل بأكملها[4].

ومالت الحكومة الفرنسية الى تطبيق سياسية الاستيطان واسطة الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية خاصة السويسرية، التي كانت تربطهم صداقة شخصية. ورغم تطبيق سياسة التهجير والاستيطان الا ان الأوروبيين لم يرضوها، فبدأوا في شن حملات ضد السلطة العسكرية والمكاتب العربية فنادوا بضرورة تحقيق الادماج السياسي، وطرد الجزائريين من أراضيهم وبيعها للمهاجرين الأوروبيين، فأنشأت بذلك وزارة الجزائر والمستعمرات في24 جوان1858 وذلك من أجل تفكيك المجتمع الجزائري[5].

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 156.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 156-157.

[3] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص202.

[4] صالح فركوس، المرجع السابق، ص212.

[5] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا تاريخ الجزائر العرب، المرجع السابق، ص504.

و في 14 جويلية 1865 تم إقرار قرار سيناتوس كونسلت الذي كان يعتبر الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين، و لكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، تم توضيح أن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري، مادام يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي[1].

د- الوضع الثقافي و الديني:

من أهم الجوانب التي يبرر من خلالها الوضع الثقافي، القضاء و الدين[2]، وقد سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، فعملت على إيجاد نوع من التعليم الذي يقضي على الشخصية الجزائرية و روح المقاومة، و يخضع الأهالي الى المستوطنين[3].

ارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية على ثلاثة أهداف أساسية هي: الفرنسة- التنصير و الإدماج[4].

فقد عمدت فرنسا بمقتضى قرار 08 سبتمبر1830 بالاستيلاء على الأوقاف التي كانت الممول لمختلف النشاطات الدينية و التعليمية، رغم المعاهدة المبرمة بين **الكونت دي بورمون*** و **الداي حسين* 05 جويلية 1830** التي تنص على احترام الدين الإسلامي و أوقافه و معاهدة و أملاك الجزائريين[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص25.

[2] مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص77.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.

[4] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،د.ط، دار الأمة، 2010، ص63.

* الكونت دي بورمون: كان جنرالا في جيش نابليون الثالث، عينه شارل العاشر وزيرا للحربية، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر ثم عزل و عينه كوزير على الجزائر. هنري تشارشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، دار التونسية، تونس، 1974، ص 49.

* داي حسين، حكم الجزائر منذ سنة 1818، هو آخر دايات الجزائر العثمانيين ولد في مدينة ازمير التركية حوالي عام 1773م، كان أبوه ضابطا في سلاح المدفعية، و لهذا كان ميالا للعمل العسكري و انتهى حكمه سنة 1830م. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، ج1، ط1، دار الأمة، د.م، 2008، ص 53.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص150.

كما ارتكزت السياسة التعليمية على فرنسية الجزائريين عن طريق محو مقوماته الاساسية، حيث كان الفرنسيون يعملون جاهدين على أن تكون الجزائر نفسها فرنسا[1]، فاعتبروا من خلال قانون 1848 أن الجزائر قطعة أرض فرنسية تخضع لقوانين فرنسية.

أراد نابليون الثالث في سياسته المشهورة بالمملكة العربية أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية، فأصدرت سنة 1865 قانون اعتبر من خلاله أن الجزائريين رعايا فرنسيين لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين، إلا بعد التجرد من احوالهم الشخصية، و اتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية[2].

و الواقع ان السياسة الفرنسية كانت تسعى الى محو الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، انطلاقا من القضاء على مقوماته عن طريق التنصير و محاربة التعليم العربي، و الديني و فرنسته[3].

استغل لافيجري* مجاعة 1867، فأنشأ ملاجئ للأيتام الذين تضرروا من الجفاف، الجراد و الكوليرا، و جمع ما يقارب 1752 طفل جزائري، احتفظ بكثير منهم، وأعاد عددا آخر الى ذويهم و بقي معه 600 طفل نتيجة المضايقات التي لقيها من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر و قام بتربيتهم تربية مسيحية و نصرهم[4].

و لكن الجهود التي بذلت بشتى الوسائل باءت بالفشل نظرا لتمسك الجزائريين بالإسلام و حضارتهم، بما فيه تلك الجهود التبشيرية التي فشلت فشلا ذريعا، و الامر الذي جعل المبشرين يركزون على تعليم اللغة الفرنسية و حضارتها كوسيلة من الوسائل التبشيرية[5].

كما سعت فرنسا الى تحقيق سياسة الادماج، حيث انها خططت منذ البداية الى دمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها و تنصيرها، لكنها لم تطبق الادماج بمعنى المساواة بين الجزائريين و الأوروبيين، أما الجزائريين

---

[1] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص63.

[2] محمد بن شوش، الغزو الفكري في الجزائر (1830-1870)، مجلة المصادر، ع18، دار غرناطة للنشر، 2008، ص-ص63-99.

[3] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص65.

* لافيجري: يعتبر رائد التبشير المسيحية بالجزائر، أسن فرقة الآباء البيض و الإخوان البيض. أنظر، سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكردينال الافيجري في الجزائر (1867-1892)، ط1، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص6.

[4] محمد طاهر و علي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)، د.ط، دحلب للنشر، 2009، ص91.

[5] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية (1830-1871)، د.ط، دحلب للنشر، 2007، ص158.

فقد أخضعتهم لقوانين استثنائية صارمة، و يعتبر الادماج الركيزة الثالثة و الاخرة بعد كل من فرنسة و التنصير في السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر[1].

بالنسبة للقضاء ففي 1841 انتزع الحكم في الجنايات من ايدي القضاة المسلمين و حول الى قضاة المحاكم الفرنسية، و حدث سنة 1854 تنظيم جديد للقضاء، فأعيد تشكيل المجلس الشرعي، و اصبح هيئة استثنائية، كما أستحدث (المجلس الشرعي الأعلى)في العاصمة فقط، فقد ضم عدد من رجال القضاء و الفتوى و مهمة الاشراف على احكام المجالس الاخرى و توحيد القوانين الشرعية. و لم يدم هذا طويلا حتى صدر قرار سنة 1859، ألغى تنظيمات 1854 و أعاد الأمور الى ما كانت عليه، و قد أكد ذلك قرار 1866 الذي جعل المتقاضين المسامين يتقاضون أمام قاضي الصلح الفرنسي، و أصبحت مهمة القاضي المسلم تتمثل في تنفيذ الاحكام الصادرة عن قاضي الصلح. ثم أنشأ المجلس الأعلى للشرع الإسلامي، و كان يضم خمسة من ككبار العلماء و مهمته استشارية لدى دوائر الاستئناف الفرنسية[2].

يعتبر القضاء الإسلامي من أهم و أبرز مقومات الشعب، و يقول عنه الأستاذ جمال قنان ما يلي: القضاء الإسلامي عنصر بارز في النضال الوطني لكونه يوفر العدل و الضمان للمواطنين و أحد مقومات الشخصية المتميزة.

و لقد كان القضاء الإسلامي قبل مرحلة الاحتلال الفرنسي، يعالج القضايا الاجتماعية و الدينية المرتبطة ارتباطا مباشرا بحياة المجتمع الجزائري في كل مجالاتها، حتى ان القضاة المشرفين عليه قبل الاحتلال كانوا على قدر كبير من العلم و المعرفة، حتى انهم اصبحوا بالنسبة للفرد الجزائري أكبر منزلة من غيرهم[3].

هـ- الوضع الإداري:

كانت الجزائر منذ1830 مسرحا لعدد من الأنظمة الإدارية المختلفة إنطلاقا من المكاتب العربية[4] التي جعلها الجيش الفرنسي جسر بربط بينها وبين الجزائريين وهيئة مكلفة بجمع المعلومات

[1] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص75.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص-ص 74-75.

[3] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) و انعكاساتها على المغرب العربي، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص141.

[4] يحي بوعزيز، كفاح الجزائريين، المرجع السابق، ص162.

وتجسد ذلك في الديوان العربي سنة 1833[1] وفي1837 أحداث الدوق رفيقو الحاكم العام للجزائر فربما سماه بالمكتب العربي، فيما بعد صار يطلق عليه مصلحة الشؤون العربية التي أسندت الإدارة إلى النقيب لامورسيار لأنه كان يحسن التحدث بالغة العربية[2] وفي عام 1837 تحولت هذه الهيئة الى" للشؤون العربية" مسؤولة عن تسهيل عملية الاتصال برؤوس العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل إلتزام هذه الأخيرة بإحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الامن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم و نظرا لازدياد دور هؤلاء العملاء في مساعدة الجيش الفرنسي على إحتلال بقية المناطق في البلاد[3]، قرر بيجو بتأسيس المكاتب العربية وذلك سنة1844 بصفة رسمية لتدعيم الإدارة الفرنسية، حيث إتخذت إجراءات كثيرة في مجال دمج المؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية ووضعت لها هياكل الإدارية حيث تصير هذه المكاتب هي الوسيلة التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من المؤسسات الدولة الجزائرية[4]. وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر. وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى. ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية، وبإختصار فإن المكاتب العربية تحولت الى إدارات محلية للتحكم في السكان الجزائريين، وفي عام 1865 بلغ عدد المكاتب العربية في عمالة قسنطينة 15 مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا، و12 مكتب عمالة وهران[5].

ويمكن تلخيص أهداف المكاتب العربية فيما يلي:

- التمكين للإستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الإستعمارية.
- مساعدة القادة العسكريين في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم.
- تمهيد سبل الاحتلال ولاتصال والتجارة عن طريق إقرار الأمن و الإستقرار.

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص129.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005،ص245.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص129.

[4] حياة حسني، سارة خرزي، أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، مذكرة ماستر، 2016، جامعة بوضياف بالمسيلة، ص16.

[5] عمار بوحوش، المرجع السنبق، ص130.

- مراقبة حركة القبائل.
- التقليص من نفوذ رؤساء القبائل الكبيرة.
- تولي مهمة القضاء والفصل في مشاكل الأهالي[1].

كما نجد المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة تتشكل من:

- مدير
- ضابط مسؤول عن الصحة .
- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية.
- مترجمان.
- ضابط الصف حاجبان .
- خوجة.
- وكيل الضياف.

ومع مرور الوقت إزداد نفوذ المكاتب العربية، حيث أصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب تعيين وخلع المسؤولين وجمع الضرائب وإصدار القرارات في المسائل القضائية[2].

وكذلك تحضير وتنظيم المراسلات ولإصلاح على إحتياجات الأهالي، ومراقبة المصالح القضاء الإسلامي، ومعاينة الحالة المدنية في القبائل وتقليص من نفوذ رؤساء الاسر الكبيرة[3].

كما تمثل دور المكاتب العربية في: [4]

الدور العسكري الذي من خلاله تم إخضاع الاهالي ومراقبتهم من طرف السيطرة الاستعمارية، كذلك تمثل دورها في الجانب الإداري فبمجرد انشائها حاول ضباطها رسم تنظيم اداري جديد للقبائل و البلا بكاملها و تبعا لذلك تم تقسيم القبائل إداريا الى مجموعة من القيادات، تتضمن كل قيادة مجموعة من القبائل و العشائر. و كان هدف السياسة الفرنسية من وراء ذلك هو تفليص من نفوذ رؤساء الأهالي الكبار و الحد من ممارسة سلطتهم على القبائل و العمل على تشتيت القيادات و

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص-ص 248-249.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 130-132.

[3] راضية بن حبرو، المكاتب العربية و دورها في نجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص22.

[4] حياة حسني، المرجع السابق، ص-ص 18-19.

الزعامات الاهلية ذات السلطة و النفوذ و التأثير حتى لا تكون خطرا في المستقبل على السيادة الفرنسية، و اعتبر هذا الاتجاه احدى الركائز و الدعامات الأساسية للسلطة الفرنسية في الجزائر[1].

لم يقتصر دور المكاتب العربية فقط على إخضاع الأهالي و رسم تنظيم اداري جديد للقبائل، بل تعداه الى الجانب الثقافي، حيث اهتمت بمتابعة و مراقبة التعليم الذي كان يستمد اصوله من الدين الإسلامي، و مراقبة رجال الدين و فرض رقابة على المساجد و الزوايا[2].

كما كانت مهمة ضباط المكاتب العربية الاطلاع على كل شيء خاص بالأهالي، حيث أعد الضابط "شارل ريشارد" بحثا عام 1849 تحت عنوان" روح التشريع الاسلامي" يقول في مقدمته:" ان هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية هو تبيان قدر الإمكان المعنى الحقيقي للقانون الإسلامي، الذي هو معروف، صورة متطابقة للشريعة ثم البحث عن كيف يمكن استخدام القانون... لصالح فرنسا[3].

وبما ان المكاتب العربية كانت تابعة للجيش و تعمل لتدعيم نفوذه، فقد شن المعمرون الأوروبيون حملة على هذه المكاتب و اتهموها بأنها مكلفة لهم ماليا اذ يتحملون التكاليف الباهظة التي يقوم بتنفيذها رؤساء المكاتب. و بمجرد سقوط الامبراطورية و انهزام نابليون الثالث و اعتقاله من طرف الالمان، تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 42 أكتوبر، 10 نوفمبر 1870[4]،و تحويل المناطق التابعة للمكاتب الى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني[5].

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص11.

[2] صالح فركوس، احتلال و مقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871)، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 2001/2000، ص-ص 205-206.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 204.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 131-132.

[5] بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية، المرجع السابق، ص 96.

الفصل الأول:

التنظيم الإداري الاستعماري في الجزائر 1870-1900

المبحث الأول: الهيكل الإداري.

المبحث الثاني: المراسيم و القوانين الإدارية الاستعمارية.

المبحث الثالث: المقاومة الوطنية ضد الحكم المدني.

المبحث الأول: الهيكل الإداري.

إن التركيب الإداري للجزائر ظل يعتمد أساس على السلطة المدنية التي سنتها الجمهورية الثالثة منذ 1871 و تقتضي هذه السلطة أن يكون[1]:

1- الحاكم العام:

هو موظف مدني كبير يعينه مجلس الوزراء، و يتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من الوزارة الحربية و ينفذ أوامره[2]، كما كان الحال قبل 1871 عندما كان الحكم عسكريا. والحاكم العام كان يساعده مجلس الحكومة و مجالس مالية. وكانت مهمة هذه المجالس إستشارية لا تشريعية[3].

ويمثل اعلى سلطة في الجزائر و حلقة وصل بينها و بين الحكومة الفرنسية يساعده مجلس استشاري مكون من عشرة أعضاء[4].

كما يختص بترتيب المصالح العامة و تنظيمها باستثناء مصالح القضاء و التعليم و ذلك نظرا لتبعيتها مباشرة لوزارة العدل في فرنسا ، كما فوض الحاكم سلطات "الضبط الإداري" فكام له الحق في اصلاح اللوائح المختلفة بالمحافظة على النظام العام[5]. مهمته الأساسية هي السيطرة على البلد و حكم سكانه و الانشغال بالسلم و بالحرب و تلبية إحتياجات الجيش و توزيع السكان الأوروبيين و الأهالي على الأرض، بإمكان الحاكم العام أن يعطي دفعا عام للإدارة، لكن من الصعب عليه أن يتابع إجراءاتها و ينسقها[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 15.

[2] بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص 227.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص15.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص227.

[5] حليمي علي، التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس (1870-1919)، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر لسنة 2015، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص13.

[6] ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر و فلسفة الاحتلال و الاستطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص143.

إن تطبيق النظام المدني سيسجل بالنسبة للجزائر بداية سياسة الإدماج التي طالب بها المستوطنون و التي حاولت الإمبراطورية الثانية تطبيقها قبل ذلك دون نجاح، وتوج ذلك النظام بتعيين حكام مدنيين لإدارة الجزائر[1].

1- الحاكم العام دوقيدون Degueydon :

كان الأميرال دوقيدون Degueydon أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية[2]، حيث قام بوضع مشروع قانون بلدي، يقترح وضع نظام خاص للأجزاء الترابية التي لا تحتوي على عدد من السكان الأوروبيين لتسييرها وفق مقتضيات القانون العام. حيث حرص على طمأنة الاوربيين بقوله:" فور بلوغ عدد السكان الاوربيين في منطقة ما، مائة ناخب، على الأقل فسوف تنشأ فيها بلدية مكتملة الوظائف. ثم استدرك المشروع ذلك حيث احتفظ المسلمون بحفهم في التمثيل و لكن من طرف أعيان يتم اختبارهم بطريقة إدارية. هذا المشروع لم يبدع شيئا جديدا عدا تكرار التمييز الموجود بين البلديات المختلطة و البلديات المكتملة الوظائف مع وضع قيود جديدة لهذه الأخيرة. وتميز المشروع كونه وضع بعض الحواجز ضد المد الجارف الرامي الى الحاق الدواوير بالبلديات، حيث ادخل دوقيدون بعض التصحيحات على مشروعه في نهاية سنة 1871 فأثرى مقترحه الجديد، الذي اطلق عليه اسم المشروع قانون يحدد سير الإدارة العامة[3] فهو يرى أن البلدية المكتملة الوظائف يجب أن تضم مائة ساكن على الأقل، و البلدية المختلطة 250 ساكن فرنسي مع عدد أقصاه 500 ساكن من الأهالي الرعايا الفرنسيين. أما بلديات الأهالي أي التي يمثل فيها الأوروبيون اقل من عشر السكان، فسيتولى تسيير شؤونها محافظ مدني أو قائد عسكري[4].

لم تتوقف مقترحات هذا المشروع مع مطالب المستوطنين حيث لم تجد الحكومة و لا المجلس التشريعي ضرورة التعجيل بطرحه[5].

---

[1] نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870-1900)، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2014، ص52.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص227.

[3] أجيرون شارل روبير، الجزائر المسلمون و فرنسا (1870-1919)، ج1، تر: حاجي مسعود، أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص-ص 271-273.

[4] نفسه، ص274.

[5] أجيرون شارل روبير، المرجع السابق، ص273.

حيث عرف الحاكم العام فكرة تمثلت في تشكيل وحدات إقليمية أصغر من المقاطعات و الدوائر ويعين على رأسها ضابط في المكتب العربي مع احداث تغيير في تسمية المؤسسات.

لذا قرر الأميرال دي غيدون الإبقاء علي جميع ضباط المكاتب العربية في مناصبهم الى حين صدور قرارات جديدة، فام يتردد في إزالة أكبر قدر من الوسطاء الأهالي لكي لا تدوم الجنسية الاهلية، حيث اكد ذلك مشروعه البلدي، في أوت 1871 الذي نص فيه على استخلاف النائب الأهلي بنائب فرنسي مختص، وإزالة كل القياد والسيوخ و الأمناء في المناطق العسكرية[1].

صرح دي غيدون بأن العنصر الفرنسي مجبر ان يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد، كما صرح "المهم في هذه التدابير الراديكالية الجديدة هي كونها ستشل نهائيا قوى التنظيم العربية التقليدية مما يفسح المجال لتحرر الخماسة بصفة تدريجية[2].

و بهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية و احكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد و الأهالي، و حولوا الجزائر الى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم، كما ساعدهم ووقف الى جانبهم الكونت دي غيدون والذي وسع المنطقة المدنية الى 31250 كلم^2 [3].

لم يكن دي غيدون مقرر جميع القرارات التي صدرت في عهده انما كان المنفذ المخلص لكثير منها، وكان كريميو قد أصدر اكثر من عشرين قرارا خلال شهر واحد 1870،منها توسع المناطق المدنية بإدخال المناطق القبلية غير انه اشترط في تكوين لبلديات المدنية و المختلطة و الاهلية شروطا في عدد السكان و نسبهم فالبلدية كاملة الصلاحيات يكون عدد سكانها من الفرنسيين 100 على الأقل و 500 جزائري على الأكثر.

أما المختلطة فيكون عدد سكانها الأوروبيين اقل من عشر من مجموع السكان، وتسير البلديات الكاملة الصلاحيات إدارة مدنية كاملة[4]، و تكون شبيهة ببلدية باريس تحوز نفس الخصوصيات و

[1] أجيرون شارل روبير، المرجع السابق ، ص-ص 274-278.

[2] فادية زروق، المرجع السابق، ص-ص 52-53.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 28.

[4] أبو القاسم سعد الله، ج1، الحركة الوطنية الجزائرية، الرجع السابق، ص435.

الامتيازات، اما المختلطة فإدارتها المؤقتة للعسكريين أو المحافظين المدنيين، و ينحصر الحكم العسكري في المناطق المسماة صحراوية و هي واقعة جنوب التل و المناطق الحدودية جهة المغرب و تونس[1].

أ- الحاكم العام شانزي Chanzy (1873-1879):

كان المستوطنون ينتظرون بشيء من الحيرة و الترقب مقدم الجنرال شانزي الضابط الذي سبق أن حارب في الجزائر ثم اصبح جنرالا جمهوريا، و انتخب نائبا و ترأس كتلة الوسط اليساري في المجلس[2]. لم يكن شانزي المعين من ماكماهون متحمسا الى ابعد حد للاندماج و هو الذي لم يتكلم عن ميوله للإدارة العسكرية و كانت عباراته الجوهرية تلخص استثناءه في الإدارة الجزائرية المبادرة من الجزائر و القرار من باريس. و تحت ضغط الكولون بإيعاز من الحكومة كان مجبرا على إتمام مشاريع سلفه في اللامركزية[3].

كانت رعبة شانزي هي العودة الى النمط التقليدي السابق الذي يحصر ممارسة السلطة في منطقتين متميزتين: مدنية و عسكرية ثم التصدي لإعادة تنظيم الإدارة المدنية جذريا و من غير حاجة الى تدخل العسكر.

شرع إثر سنة 1874 الى توسيع المناطق المدنية تدريجيا و لكن بوتيرة سريعة و استمر في انتهاج تلك السياسة طيلة عهدته.

وفي 03 ديسمبر 1873 اعلن الحاكم العام امام أعضاء المجلس الأعلى بانه سيكفل للبلديات سسيرا عاديا، و ذلك بتكميلها عن طريق إلحاق بعض دواوير الأهالي بها، ولقد وفى الحاكم بوعده، حيث تمت ترقية بعض المراكز الأوروبية الى بلديات و استجاب لمطالب المتحمسين لإلحاق الدواوير بالبلديات فمنهم ما حرموا منه منذ 1868، وحقق لهم ما أصر الحكام العامون في العهد الامبراطوري Degueydon على رفضه[4].

[1] أبو القاسم سعد الله، ج1، الحركة الوطنية الجزائرية، الرجع السابق، ص 436.

[2] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص 281.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص53.

[4] شارل أجيرون، المرجع السابق، ص-ص 281-287.

فإن منطق سير الأمور يقول بأن لم يعد هناك ما يمنع أولئك المتحمسين من التقدم مزيد من المطالب، وهذا ما دفع ببعض النواب الجزائريين سنة 1874 الى المطالبة بأن توكل إدارة البلديات المختلطة الى رؤساء البلديات الموجودين في المراكز المجاورة. يرى شانزي ان مجال البلديات المختلطة محدود جدا في المقابل فإن مجال البلدية القطاعية واسع أكثر من اللازم، حيث شرع في انشاء بلديات مختلطة واسعة جدا و هي دوائر إقليمية سابقة و تأسيس مجمعات دواوير جديدة و ضعت تحت السلطة المدنية . وابتداءا من 1874 تم انشاء عشر بلديات مختلطة وفي 1875 أنشئت ست بلديات مختلطة.

كانت البلدية المختلطة في المناطق المدنية تبدو بمساحتها الترابية الواسعة و موظفيها الذين يرتدون البدلة العسكرية و كأنها قد حلت فعلا محل المكاتب العربية[1].

أنشئت 16 بلدية مختلطة و28 بلدية أهلية في مناطق الحكم العسكري في الفترة الممتدة بين سنتي 1873و1879 و لم تكن تمثل أمرا مستحدثا، الواقع إن إدارة المكاتب العربية استمرت في تولي أمور هذه البلديات لأن اطرها الإدارية لم تكن مشكلة سوى من ضباط شؤون الأهالي كما تم الاحتفاظ بالسلم القيادي الذي كان سائدا في المكاتب العربية.

أخذ التسيير الإداري للأهالي منعطفا حاسما ابان عهدة الحاكم العام شانزي سالكا الوجهة التي كان يطمح اليها انصار النظام المدني منذ مدة[2]. حيث زاد من عدد البلديات الكاملة الى179 بلدية عام1879، ووسع من المنطقة المدنية و أوصلها الى 48650 هكتار و بنى 1236 قرية استيطانية[3]. أنشأ شانزي عددا من عددا من البلديات المختلطة ذات مساحات كبيرة في المناطق العسكرية، و ارضاءا للكولون و ضعت هذه البلديات تحت إدارة مدنية، بحيث في 1874 حول 161 دوار إلى عشر بلديات مختلطة و ألغي نظام الجماعة في كثير من المناطق[4]، و الغريب في كل هذا أن الكولون

[1] شارل أجيرون، المرجع السابق ، ص-ص 287-292.

[2] نفسه، ص 292-298.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص-ص 28-29.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص441.

كانوا ناقمين على الحاكم العام شانزي و اعتبروه معرقلا لنشاطهم السياسي و قد اتهمه النواب في البرلمان بإساءة تطبيق قانون 1873، لأنه حاول احترام الملكية العائلية أو التقليدية[1].

جـ- عهدة الحاكم العام Albert Grévy (1879-1881):

بعد أن حددت مهام ألبير غريفي كحاكم عام، بادر الإعلان في 28 أفريل 1879 بأن ساعة الاستجابة للمطالب الجزائرية المشروعة قد حانت و بأنه يرغب في إقامة نظام مدني يجعل الفرنسيين ا العاديين يشعرون انهم في بلدهم، تم توسيع المناطق المدنية بواسطة قرارات و مراسيم 25 اوت 1880 فبلغت مساحتها ازيد من مليوني هكتار، و من المؤكد ان14 بلدية مختلطة قد أنشئت في نهاية سنة 1880 و اثناء سنة1881 بقطع النظر عن 05 حالات إلغاء او ادماج بينما تمت ترقية 12 فرع بلدي الى بلديات مكتملة الوظائف.

في سنة 1881 كانت مناطق الحكم المدني موزعة بين 196 بلدية مكتملة الوظائف و77 بلدية مختلطة، و كانت البلدية المختلطة تبدو في شكل دائرة إدارية[2]، حيث عمل ألبير غريفي على الغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية و اخضع منطقة التل، وفي عام 1881 و صل عدد البلديات الى 196 بلدية مكتملة الوظائف و الى 209 عام 1884[3].

كان ألبير غريفي[4] مارس 1879 و نوفمبر 1881 هو الحاكم المدني الوحيد الذي عمل على ضم المناطق التلية كلها للنظام المدني[5]، وقد اشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر" الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا و الهدف هو الادماج"[6]. منح الحكم المطلق للأوروبيين في الجزائر

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق ، ص 436.

[2] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص-ص 301-306.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص29.

[4] حاكم عام للجزائر مل بين 1879-1881، و هو أخ رئيس الجمهورية الفرنسية، كان نائب لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[5] نفسه، ص178.

[6] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1885، مذكرة ماجستير في التاريخ لمعاصر، 2011، الجزائر، ص82.

ملحقة بباريس، وهكذا اصبح دوره شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس الى الجزائر، و يتابع الاستيطان و الشرطة و العدالة و التعليم الخاص بالمسلمين[1].

أصبح الحاكم العام البير غريفي مجرد همزة وصل و بهذا ازدادت سلطة و قوة الكولون الذين طالبوا بإطلاق اليد في الجزائر و بقيت الأوضاع هكذا الى غاية 31 ديسمبر 1896 حيث أعيدت الصلاحيات للحاكم العام و قد عبر عن هذا الوضع جول فيري في تقريره سنة 1892.

بلغت بذلك سياسة الادماج أوج مراحلها مع صدور مرسوم 1881 حيث أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة لوزارة مختصة بباريس، و بقيت كذلك حتى عام 1896 و قبل ذلك كانت السلطة في يد الحاكم العام و كانت هذه المركزية الكاملة محل نقد[2].

2- العمالات:

اعتمدت فرنسا تنظيما إداريا خاصا بالجزائر من أجل فرض السيطرة على مختلف المناطق الجزائرية بحيث قسمت الجزائر الى ثلاث عمالات و هي: الجزائر، وهران، قسنطينة[3] و سعت لإدماجها تدريجيا بفرنسا لتصبح ثلاث مقاطعات فرنسية[4] و على رأس كل منها عامل أوروبي يعينه وزير الداخلية بفرنسا، وتحت إمرة الحاكم العام، ويساعد الولي مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين ضم اليه عدد من الجزائريين في أواخر القرن 19م،ولم يزيدوا عن ستة أعضاء في كل مجلس[5]، إضافة أن لكل منها ذاتية قانونيو و إدارية، ولها مجلس العمالة الخاص بها إضافة إلى ميزانيتها[6] و قسمت كل ولاية الى دوائر يشرف عليها والي و قسمت الدوائر الى بلديات[7].

و ابتداءا من يوم 09 ديسمبر 1840 قررت الحكومة الفرنسية تطبيق مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية خاص بالنظام السياسي و الإداري

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 178.

[2] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص81.

[3] رابح لونيسي و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص78.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د.ط، المطبعة العربية، الجزائر، 1984، ص252.

[5] رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص79.

[6] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 269.

[7] بشير بلاح، المرجع السابق، ص227.

الموجودين في فرنسا نفسها و ذلك استجابة لرغبات المعمرين بالجزائر، و منذ ذلك التاريخ الى غاية 1962 تم الغاء نظام المقاطعات الإدارية و استبدالها بنظام العمالات، و إنشاء نظام عامل العمالة الذي يخضع لسلطة وزير الحربية كما أن علاقته مع الحاكم العام غير واضحة.

وبالنسبة للتنظيم الإداري في كل عمالة في أرض الجزائر فقد كان يوجد بكل عمالة إدارية مجلس يتكون من رئيس العمالة و 03 أعضاء يشاركونه في تنظيم و دراسة القرارات التي ينبغي اتخاذها سواء في المجال الاقتصادي أو العمران، و باختصار، فإن هذا المجلس للعمالة هو المسؤول في أملاك الحكومة والشؤون الإدارية في العمالة. كما كان يوجد مجلس آخر منتخب هو المجلس العام الذي يعتبر بمثابة برلمان صغير للمعمرين على مستوى العمالة، و الشيء المهم بالنسبة لهذا المجلس ان سلطاته تمتد من المناطق التابعة للمدنيين الى المناطق التابعة للسلطة العسكرية[1].

فموجب 24 اكتوبر1870 تحولت العمالات السابقة الى مقاطعات تشكل من أراضي مدنية تدار مباشرة من وال و أراضيتدار من قبل ضابط سامي يخضع لسلطة الوالي و قد جرى تقليص مساحة أراضي القيادة تدريجيا الى غاية الغائها نهائيا.

وفيما يتعلق بالتمثيل النيابي للمقاطعات الجزائرية في البرلمان الفرنسي فقد نص القانون 1881 الذي تعديلات على لائحة الدوائر الانتخابية أصبحت المقاطعات الجزائرية الثلاث مدعوة لأن تنتخب عن كل واحدة منها ممثلين إثنين وبهذا أصبح للمستوطنين من يمثلهم بصفة رسمية في المؤسسة البرلمانية النافذة في فرنسا ويدافع عن مصالحهم[2].

3- البلديات:

تعتبر البلدية أداة لغرض الهيمنة وخدمة العنصر الأوروبي، تخدم بالدرجة الأولى الإدارة الفرنسية، حيث أنشأت لقهر الجزائريين وتجريدهم من ممتلكاتهم لفائدة المعمرين، وتنقسم إلى[3]:

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 132-133.

[2] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث، 2010، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص-ص 22-23.

[3] حليمي علي، المرجع السابق، ص35.

أ- البلديات الكاملة الصلاحية:

عبارة عن مراكز أوروبية تشبه في نظامها الإداري البلديات في فرنسا ، يترأسها رئيس البلدية، وهو فرنسي، ومجالسها البلدية تتكون من أعضاء فرنسيين وأعضاء من الجزائريين المسلمين الذين يعين من بينهم الحاكم العام نائب المسلمين[1].

وبها كثافة أوروبية معتبرة على رأس كل منها مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين، ويساعده مجلس بلدي يضم في عضويته بعض الجزائريين فقط، ووفقا لمرسوم أفريل1884 الذي حدد عدد الجزائريين به[2]، وصدر أساسا ليقلص من تمثيل المسلمين فبمقابل ارتفاع المستشارين الفرنسيين من 16 إلى 36، انخفض عدد المسلمين من 8 إلى 6، كما لم يكن لهم الحق في المشاركة في انتخاب رئيس البلدية وناخبه[3]. وإن ارتفاع عدد المسلمين بها يفسر اتساع مساحتها بإلحاق الدواوير المجاورة لها خاصة البلديات ذات المدخول المحدود، لأن إلحاق الدوار الجديد ببلدية م فإنه يلحق بها مع أراضيه وغاباته وكذا الكثافة السكانية الواعدة بضرائب إضافية[4]. وبهذا فقد مثلت هذه البلديات صورة تامة عن الاستعمار وإلغاء صريح للوجود الإداري الجزائري رغم قلتهم، حيث كان 174000 مستوطن مقابل 3790000 جزائري وذلك تحت إعطاء حصانة البلدية[5]. شهد عدد البلديات كاملة الصلاحية تزايد كبير منذ 1873، حيث بلغت نسبتها 42% من السكان[6]، وفي سنة 1881 وصل إلى 196 بلدية وسنة 1891 وصل إلى 249 بلدية، شغلت مساحة (28550 كلم^2) [7]،وبلغت سنة 1900، 261 بلدية يمون ميزانيتها الأهالي والفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها[8].

---

[1] فادية زروق، المرجع السابق، ص64.

[2] رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص-ص 79-80.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، د.ط، تر: محمد حمداوي و إبراهيم الصحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 43.

[4] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص284.

[5] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص 43.

[6] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص26.

[7] رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص80.

[8] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص28.

وقد وجد المعمرون في هذه البلديات ما يكفل لهم السيطرة ويصون مصلحهم ويرجع الكفة لصالحهم، وفي فترة

1870-1895 أنشأت 153 بلدية كاملة الصلاحية كانت أصلا مراكز استيطانية وألحقت بها دواوير ضمانا للتوازن المالي منها في الجهة الغربية من البلاد 90 مركز تحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات[1].

ب- البلديات المختلطة:

عبارة عن تجمعات من الأقاليم و مراكز الاستيطان و من الدواوير و القبائل كل واحدة تشكل دائرة سياسية و إدارية، و أن قلة الفرنسيين فيها منعه من التمتع بالحقوق الممنوحة للبلديات كاملة الصلاحيات[2].

كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين، ثم جعل على رأسها منذ 1871م متصرفون اداريون فرنسيون، يعرف احدهم عند الجزائريين ب"الحاكم" يسميهم الحاكم العام، يملكون كل السلطات تقريبا حيث كانوا يضطلعون بمهام رئيس البلدية و القاضي و قائد الشرطة و جاني الضرائب و غيرها[3].

وزع السكان الجزائريون على اقسام و دواوير و لكل دوار جماعة وأعضائها جزائريون يعينون من السلطات الفرنسية، الرئيس والقائد والشيخ يحمل الاسم الرسمي نائب الأهالي، اللجنة البلدية لا تشكل من العسكريين و القياد و لكن من المسلمين و الكولون الفرنسيون الأوروبيين. هذا التجمع لعنصرين في اللجنة هو الذي منح اسم مختلط[4].

و تعتبر البلدية المختلطة كتنظيم بلدي فريد من نوعه يضم مجموعة من الدواوير و من البلديات الأوروبية و يتوفر على مجلس بلدي و عدد من النواب الفرنسيين المنتخبين و عدد من الموظفين المسلمين المعينين. و ينطوي هؤلاء و أولئك تحت سلطة محافظ البلدية، و منذئذ صار من الصعب التمييز بين

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص158.

[2] نادية زروق، المرجع السابق، ص68.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص229.

[4] نادية زروق، المرجع السابق، ص68.

مستلزمات التسيير الإداري لشؤون المسلمين و بين المواقف الشخصية للمحافظين أو القياد النافذين في البلديات المختلطة[1].

وقد لأنشأت البلديات المختلطة بمرسوم 24 نوفمبر و10 ديسمبر 1871، حيث تتميز بشساعة مساحتها الترابية كما يرتدي موظفوها بدلة عسكرية إذ تعبر عن استمرارية المكاتب العربية رغم ظهورها بتنظيمات و تشريعات جديدة.

ولكي تعطي البلدية ثمارها من حيث التسيير تتم عملية اختيار الإداريين و توظيفهم وفق المرسوم و القرارات الخاصة بالبلديات المختلطة و عند إصدار قرار 24 ديسمبر 1875 حيث نص على تسمية جديدة ، وترتيب في الوظيفة و إعتماد على الكفاءات الإدارية و تكليفهم كنواب عمال العمالات لإدارة البلديات المختلطة إلا أن هذا التوجيه أحدث تدهور في الميزانية مما جعل الحاكم العام في نوفمبر 1878م إعفاء نواب العمالات من مسؤوليات البلديات المختلطة و استبدالها بمسؤولية مراقبة البلديات الواقعة في دوائرهم حيث أنجزت على هذا النمط الإداري الجديد وقوع بعض التجاوزات في البلديات المختلطة نظرا لهذا التغيير[2].

ثم توسعت هذه البلديات و شملت أغلب المناطق الشمالية بالجزائر، واستطاعت فرض سلطتها على ثلثي سكان المسلمين، ووصل عدد البلديات المختلطة سنة 1879 الى 44 بلدية، و لتبلغ 77 بلدية سنة 1881 ثم عرفت تراجعا فيما بعد أصبحت 72 بلدية سنة 1881[3].

ووصل عددها عام 1900 الى 73 بلدية في المنطقة المدنية و06 في المنطقة العسكرية يتولاها ضباط عسكريون بلباس مدني في المناطق المدنية[4] و عليه ان التنظيم البلدي هذا، كان بعني الأوروبيين و لا يعنس أبدا الجزائريين، و هكذا أن "البلدية "لا علاقة لها بمفهوم البلدية إلا بالاسم، بحيث و ضعت الإدارة الاستعمارية أغلبية السكان الجزائريين في سجن إداري كبير هو " البلدية المختلطة"[5].

---

[1] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص10.

[2] حليمي علي، المرجع السابق، ص36.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص26.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص29.

[5] ولد النبية كريم، الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عي تموشنت المختلطة نموذجا، مجلة المصادر، ع 09، 2004، ص-ص 167-189.

جـ- البلدية الأهلية:

يديرها ضباط الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية وتحول كثير منها الى بلديات مختلطة بعد استقرار بعض العناصر الأوروبية فيها، وبلغ عددها 12 بلدية عام 1900[1].

عرفت هذه البلديات مساومات السلطة المدنية في كل التراب الجزائري. و هي التحركات التي رفضها العسكريون و في مناطق الحكم العسكري بوهران تم انشاء تسع بلديات في 21 أكتوبر 1875 ، نفس الشيء حدث في قطاع الجزائر، أثناء إنشاء بلدية الرواقية المختلطة حيث أخذت الإدارة ستة دواوير من قبيلة آل حسن بن علي.

نجد بين سنتي 1873-1879 ستة عشر بلدية مختلطة مقابل 28 بلدية أهلية[2]. وفي 1872 كان الإقليم العسكري يحوي 17 بلدية مختلطة و أهلية.

و إن إستمرت المكاتب العربية في تولي أمر هذه البلديات الا ان سلكتهم بدأت تتلاشى حيث بقي منها سنة 1879 ثلاث مكاتب قطاعية وعشر مكاتب في المقاطعات الفرعية وخمسة وعشرون مكتب دائرة و تسع مكاتب فرعية أي مجموع 47 مكتب، ثم تناقص عددها ليصل إلى 30 في أكتوبر 1881،و بالتالي فالنظام المدني أدى الى الغاء القيادات الأهلية و تعويضها بموظفين اداريين و مدنيين[3] فالفرنسيون فيها هم رجال السلطة العسكرية و المسلمون هم أعوان تلك السلطة من قياد وغيرهم، فهذه البلديات توجد في بلاد الجنوب العسكري ولا ينتخب السكان أحدا فيها[4].

و كانت مصالح الأهالي مهملة تماما بل كانوا معرضين للسلب و النهب من كل طرف، و لم يكن المجلس البلدي يطالب الدواوير المرتبطة بالبلديات الاهلية بشيء غير دفع الأموال لأن البلديات الأوروبية لم تكن تستطع ضبط ميزانيتها إلا بفضل الموارد التي تجنيها من الأهالي و من هنا كانت

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص29.

[2] أجيرون شارل روبير ، المرجع السابق، ص298.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص72.

[4] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص275.

البلديات تلجأ الى بيع الأراضي التابعة للدواوير ناهيك عن فرض الضرائب الثقيلة و الرسوم الغير قانونية[1].

في حقيقة الامر، عرفت هذه البلديات مساومات السلطة المدنية و في مناطق الحكم العسكري بواهران ثم انشاء تسع بلديات في 21 أكتوبر 1875 و كان الإقليم العسكري يحتوي على 17 بلدية مختلطة و أهلية بمساحة اجمالية تقدر ب 35.028.491 كم وبدون حساب مساحة أراضي قبائل الجنوب بتعداد سكاني يقدر ب5096 أوروبي ومستوطن[2].

[1] أجيرون شارل روبير ، ج1، المرجع السابق، ص-ص 27-28.

[2] نادية زروق، المرجع السابق، ص73.

المبحث الثاني: المراسيم و القوانين الإدارية الإستعمارية:

ما زاد الوضع سوءا هو مجموعة الإجراءات و القوانين التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين، خلال النصف الثاني من الفرن التاسع عشر بهدف إذلال الجزائريين و إخضاعهم بالقوة للسلطات الاستعمارية وجعلهم عبيدا لدى المستوطنين.

ومن بين تلك الإجراءات ما يلي:

1- قانون كريميو 1870 :

لقد اليهود و رغم المعاملة الخاصة يعتبرون الأهالي في نظر القانون الفرنسي مثلهم في ذلك مثل المسلمين.

و يجدر في البداية الى قانون الجنسية: سيناتوس كونسيلت[1] 1865 الذي أتاح للجزائريين نظريا حيازة الجنسية الفرنسية[2] و بعد قيام الجمهورية الثالثة خطت بسياسة التعمير خطى شاسعة[3]، وفي 04 سبتمبر 1870 عين المحامي اليهودي كريميو[4] [5]كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر و إعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوروبيين.

و بناءا على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر تقرر أن:

أ- يتم الغاء منصب الحاكم العام في الجزائر و يعوض بحاكم عام مدني، بوضع تحت تصرفه 03 رؤساء عمالات أو مقاطعات إدارية[6].

---

[1] يقضي هذا المرسوم بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعا بين الأعراش، و بهذا المرسوم أصبح للجزائريين جنسية فرنسية، أنظر: لونسي إبراهيم، بحوث في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص6.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص84.

[4] إسحاق كريميو يدعى أدولف، يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، كان محامي ثم نائب في المعارضة 1842، عين وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، أصدر قرار إعطاء المواطنة ليهود الجزائر 1870، أنظر: إبراهيم مياسي، لمحات عن جهاد الشعب الجزائري، د.ط، الجزائر، 2007، ص209.

[5] محمد عيساوي، نبيل شريفي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، د.ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص144.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص137.

ب- إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف الى إلحاق هذا البلد الإسلامي الإفريقي لفرنسا بالقوة العسكرية.

ج- تعيين حاكم مدني في الجزائر تابعا لوزارة الداخلية الفرنسية و يعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي يكون لوزارة الحربية الفرنسية.

د- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدته الدينية وبالرغم انه يشعر نفسه بأنه ملزما أخلاقيا بتموين الهيبة التشريعية في 09 مارس 1870 لصالح قمع السلطة العسكرية[1].

وبفضل النظام الجمهوري منحت الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية، وبهذا القرار استطاع المهاجرون الفرنسيون أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائر، ولقد وجدت فرنسا كل من هذا مخرجا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنس لهم، فتحمس اليهود لقبول الجنسية الفرنسية، دليلا على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني[2].

فبمجيء هذه الجمهورية و التي سمحت بتضاعف المناطق المدنية منتهجة في ذلك سياسة تشجيع الاستيطان و نزع الملكية، وكان التسهيل بإصدارها عدة قوانين وضعت بين يدي الحاكم و الجهاز الإداري لتمكين هذه السياسة، هذا ما سهل على كريميو إصداره قانونه الذي تضمن عدة نصوص منها:

تكوين 03 ولايات مع إبقاء المناطق العسكرية، و إلغاء المكاتب العربية التي عانى منها المستوطنين بشدة[3].

كان كريميو قد أصدر اكثر من عشرين قرارا خلال شهر واحد من سنة1870،غير أنه اشترط لتكوين البلديات المختلطة والأهلية شروط في عدد السكان و نسبهم، فالبلدية الكاملة يكون عدد سكانها الفرنسيين 100 على الأقل و500 جزائري على الأكثر.

[1] شارل أندري جوليان، ج1، المرجع السابق، ص465.

[2] التميمي عبد المالك خلف، المرجع السابق، ص28.

[3] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص101.

أما المختلطة فيكون عدد الفرنسيين 250 على الأقل و عدد الجزائريين 2500 على الأكثر.أما الأهلية فيكون عدد سكانها الأوروبيين أقل من عشر مجموع السكان، فتصير البلديات الكاملة صلاحيات إدارة مدنية كاملة[1].

و مهما تكون الأسباب التي أدت الى صدور قانون كريميو فإن هذا المرسوم قد وضع اليهود فوق العرب و البربر، كما وصفه الأمير عبدالقادر من منفاه و أضاف للجالية الأوروبية عنصرا جديدا ضد أبناء البلاد[2]. وقد استفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى تقسيم الجزائر إلى قسمين و التقرب من أحدهما على حساب الآخر[3]، وقد نقل لنا هذا لويس فوازان عن أحد الجزائريين قوله: "كم نحن مجروحين من تجنيس اليهود الجماعي و الذي سمح لهم باحتلال مناصب عالية"[4].

لقد رفض الجزائريون هذا المرسوم الذي منح الجنسية الفرنسية الى حوالي 38 ألف يهودي في الجزائر. و هكذا إذن مكن لليهود في أرض الجزائر على حساب أهلها، و نتيجة هذا القرار بغ عدد الأوروبيين في الجزائر حوالي 530 ألف نسمة عام 1891م[5].

2- قـانـون الأهــالـي 1871:

بمجرد دخول الفرنسيين ارض الجزائر صدرت مجموعة من القوانين الجائرة، تهدف الى السيطرة على الشعب الجزائري و التمييز العنصري و لعل من أهمها قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا في عهد الجمهورية الفرنسية 1871،ودخل حيز التنفيذ في 1874[6]، من طرف الحاكم العام الجنرال شانزي الذي كرس بدوره هيمنة المستوطنين على الجزائر[7] حيث يعتبر مجموعة من القوانين الرهيبة و

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص435.

[2] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص46.

[3] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، د.ط، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية، 1999، ص198.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1850-1954)، د.ط، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 45-47.

[5] قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، د.ن، ص509.

[6] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر و التوزيع، 2002، ص129.

[7] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص100.

الجائرة لقمع الجزائريين، وهي شبيهة بقانون العبيد و الأرقاء، سنتها الإدارة الفرنسية لتطبيقها على الأهالي الجزائريين L'Indiginat دون غيرهم من السكان[1]، أو هوا عن عبارة من مجموعة من النصوص الإستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري عام 1847 ، حيث يقتضي أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين[2].

تم تدعيمه في عهد الرئيس جون فيري في 28 جوان 1881 وهو بمثابة قانون إبقاء عنصري، جعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، حول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكم من أجل المحافظة على النظام الاستعماري[3].

طبقت الإدارة الإستعمارية سياسية الزجر والإرهاب ضد الأهالي وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول[4].

حدد قانون الأهالي 41 مخالفة خاصة بالأهالي في 1871، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891[5]، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، وبقي ساري المفعول إلى غاية 1944[6].

تتمثل أحكام الأنديجينا على أربعة أصناف من السلطات:

أ- **سلطة الوالي العام الفرنسي:** تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة استمر العمل بذلك حتى عام 1944.

ب- **سلطة المسؤولين الإداريين:** تقوم بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي

ج- **سلطة المديريات ذات الصلاحيات مطلقة وسلطة قضاة الصلح:** تقوم بسجن الأفراد وممتلكاتهم

---

[1] بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص89.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص129.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص129.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص38.

[5] سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية و آثارها على الجزائريين 1830-1991، رسالة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2012، ص58.

[6] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص38.

د- **سلطة المحاكم الزجرية:** مختصة للمسلمين[1].

وبفضل هذه القوانين:

1-خول الحاكم العام سلطة توقيع العفويات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوة حفظ الامن وذلك بالسجن.

2-خولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

3-تم توسيع سلطان قضات الحكم الصلح، وخول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة، عدم وجود القاضي.

4-يشرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك[2].

5-شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[3].

ومن المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي:

- أقوال ضد فرنسا.
- رفض خدمة الحراسة و المراقبة أو عدم القيام بها.
- رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية و النقل للموظفين.
- الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الاراضى الجماعية.
- التأخير في دفع الضرائب.
- حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول[4].
- المساكن المنعزلة خارج الوار بدون ترخيص و الإقامة على الأماكن المحرمة.

---

[1] صالح فركوس، المختصر في التاريخ من عهد الفينيقيين، المرجع السابق، ص-ص 131-132.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص38.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص33.

[4] كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر، 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص142.

- خروج من منطقة البلدية دون اعلان و الخروج من الإقامة دون جواز سفر.
- التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة اكثر من 24 ساعة.
- الخصومات و الاشتباكات و اعمال العنف.
- فتح المدارس الدينية او التعليمية بدون رخصة[1].

و في هذا الصدد يذكر أجرون في كتابه تصريح جزائري منتخب، كان ضابطا سابقا في الجيش الفرنسي حيث قال: قانون الأهالي يعذبنا....اذا لم نقل صباح الخير، أو مساء الخير تصبح في السجن، اذا باع الجزائريون في السوق دون رخصة يتعرض لغرامة مالية لم يقدر على الدفع زجّ في السجن[2].

كان كل الأهالي المسلمين غير المجنسين في المنطقة المدنية يخضعون الى نظام الأنديجينا غير ان هذا النظام يختلف بشكل كبير حسب مناطق استقرار الأهالي بحيث كانت المخالفات في البلديات كاملة الصلاحيات من طرف قاضي الصلح، في جين انها في البلديات المختلطة تسلط من طرف الإداري[3].

وما يمكن قوله مما سبق ذكره بأن قانون الأهالي كان أداة قمع الجزائريين المسلمين و تقوية المستوطنين الأوروبيين، حيث كان الغرض منه القضاء الفوري على بذور أية مقومة يمكن ان تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم[4].

و قد وصف أبو قاسم سعدالله القوانين التعسفية بقوله:".....والحق أن هذا القانون كان يقصي الإجراءات في الوقائع الاستعمارية يمكن لقوة المستعمر و سنه لضغط على رعاياها، و لكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى و المحاكم التفتيش[5].

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ض-ص 50-51.

[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص183.

[3] Gusault Arthur, principes de colonisation et de l'législation coloniale, seconde édition, tone 2, imprimerie contant haguerre, Bar Ledue,1904, p 142.

[4] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص-ص 100-101.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص90.

المبحث الثالث: المقاومة الوطنية ضد الحكم الإداري المدني:

بمجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870، وما شهدته السياسة الاستعمارية من تطور في أساليب القمع و الاستغلال و تشجيع الاستيطان و نزع الملكية، لم يقف الجزائري مكفوف الأيدي، بل أخذ يتحين الفرص للثأر لكرامته و تأكيد رفضه للوجود الفرنسي، مغتنما فرصة الهزيمة الفرنسية أمام الألمان و اهتزاز قوتها و اخذ يستجمع قواه ليواجه سيطرة الكولون و اليهود الذين اشتدت شوكتهم، بعد ان تم تجنيسهم فكانت ردة فعله عسكرية تمثلت في المقاومات الشعبية[1].

1- مقاومة المقراني، والشيخ الحداد:

بعد تدهور الأوضاع بشرق الجزائر، طلب المقراني[2] من السلطات الفرنسية ان تقبل استقالته من منصبه بصفة باشاغا، لكن رفضت ذلك هذا الذي اعتبره بمثابة تحدي له وإهانة بالغة، وبذلك اقدم على حمل السلاح[3]. ففي 14 مارس 1871 اجتمع المقراني بكل أبناء عمومته بإقليم مجانة معلنا أن الوقت حان لمقاومة حكومة اليهود[4].

و لكي يقطع المقراني كل صلاته بالسلطات الفرنسية، قام بقطع الخط الهاتفي الذي كان يربط مجانه ببرج بوعريريج و هذا في اجتماع قرر أن يكون الإعلان في الهجوم بعد يومين، أي في 16 مارس 1871م و أن ينزحن هو بنفسه على مدينة البرج .في حين يتجه أخوه للعمل في سور الغزلان[5].

وفي صباح يوم 16 مارس 1871،سار المقراني بقواته الى مدينة البرج فانضم الجزائريون العاملون ضمن الحرس الفرنسي، فبلغ عدد قوته ستة آلاف رجل، استعرضهم بعين السريجة، و كانوا بأزياء مختلفة و أسلحة متنوعة و كان من ضمنهم قوة الحضنة الغربية و أولاد إبراهيم بزعامة مقدميهم و بذلك فرض

[1] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص115.

[2] محمد بن أحمد المقراني ينتمي إلى إحدى العائلات الكبيرة في شرق الجزائر، عينته السلطات الفرنسية 1853 باشا على منطقة مجانة توفي 1871، أنظر: مزهور حسين الحاج، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1871-1900، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص205.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص146.

[4] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1971، د.ط، منشورات جامعية، باجي المختار، الجزائر، 2014، ص408.

[5] بسام العسلي، محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية، د.ط، دار النفائس، بيروت، 2010، ص131.

المقراني الحصار على المدينة وسط زغاريد النساء و بدأت الاشتباكات الأولى بالنيران حوالي التاسعة صباحا و لكن القتال الحقيقي لم يبدأ إلا حوالي منتصف النهار و استمر حتى غروب الشمس[1].

وفي المساء أخذ اليهود الذين كلفوا بالحراسة يفرون داخل القلعة بعيدا عن الأسوار، ووجهت السلطات الاستعمارية الفرنسية داخل المدينة عدة رسائل الى جهات مختلفة و خاصة سطيف من أجل طلب الاستنجاد.

وبعد أربعة أيام من الحصار بدأ الثوار يحاولون تلغيم جدران مدينة البرج، وذلك من أجل إيجاد فجوة للدخول اليها لكن الأوروبيين أحيطوا تلك المحاولات و ذلك تمديدا للوقت حتى تصلهم طليعتها قائد عين تاغورط محمد بن عبدالسلام المقراني[2] الذي كان أول من وصل الى البرج سنة صباح 26 مارس1871، الذي وصل مع ضابطان فرنسيان[3]، وفور عودة المقراني الى شمال شرق مجانة شرع في توسيع اتصالاته، و أرسل عددا من المبعوثين الى جهات مختلفة من ولايتي قسنطينة و الجزائر ،و اقترح عليهم الإتحاد معه و تأسيس جبهة قوية يقاومون بها النظام المدني و يحمون سلطتهم، فنظم المقراني شبكة من الاستخبارات تزوده بالأخبار الكافية عن الأوضاع، فقد كان في رسائله يركز على نقطتين أولا الجهاد في سبيل الله، و الثانية أسفه على خدمة الاستعمار.

إن معظم جهود المقراني في استمالة رؤساء القبائل قد ضاعت، إذ رفض الكثير منهم الاستجابة لدعوته، فأولاد بن قتاتة بالصحراء الشرقية أعلنوا معارضتهم له في رسالة و جهوها الى الحاكم العام الفرنسي بقسنطينة[4]، على الرغم من فشل المقراني في استمالة رؤساء العائلات الأرستقراطية، إلا انه نجح في استمالة الحداد[5] اليه بأتباعه و هذا بالنسبة اليه مكسبا عوضه كل ما فقده في الاخرين[6]. و في

---

[1] بسام العسلي، المرجع السابق ص132.

[2] ينحدر من فرع عبد السلام، الذين ينحدرون بدورهم من الشيخ بوزيد من فرع ولاد الحاج الذي ينحدر منه الباشاغا، فعندما توفي بوزيد عام 1734، خلف أربعة أولاد منهم عبد السلام. أنظر: يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، د.ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص107.

[3] نفسه ، ص208.

[4] بسام العسلي، المرجع السابق، ص134.

[5] محمد أمزيان الحداد الذي أنشأ الزاوية الرحمانية بمنطقة القبائل الصغرى، و كان الزعيم الروحي لثورة 1871، أنظر: مزهورة حسين الحاج، المرجع السابق، ص206.

[6] يحي بوعزيز، ثورة الباشا آغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص217.

يوم 08 افريل 1871 انضم الى المقراني الشيخ الحداد و دارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية و قوات الثوار يوم 12 افريل 1871، و في معركة أخرى يوم 05 ماي 1871 واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل "ترمولي" الذي كان يحكم سور الغزلان و عندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه. و بينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف"Zouave"[1] و قد كانوا يترصدونه[2] فأطلقوا عليه النار فأصاب الرصاص جبهته فسقط شهيدا[3]، كما سقط معه ثلاثة من رفاقه، و هكذا اختفى المقراني من ميدان الجهاد بعد واحد وخمسين يوما من بداية ثورته، و عجز في احتلال البويرة و غيرها لكن في مقابل ذلك حقق نجاحا في توحيد جبهة أبناء عمومه ضد المستعمر، و دعم كذلك قوته بتعاونه مع الحداد[4] و انتشرت المقاومة بعد اعلان هذا الأخير الجهاد يوم 08 افريل1871 وقد اندفع الى الجهاد من اتباع الرحمانيين اكثر من 120 ألف مجاهد ينتمون الى مائتين و خمسين قبيلة[5].

[1] هي قوات جندتها فرنسا من بين لأهالي و تعود تسميتها إلى إسم زواوة العائد معناه إلى القبائل الأولى التي تم منها التجنيد. أنظر: الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص67

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص147.

[3] نفسه، ص 67.

[4] بسام العسلي، المرجع السابق، ص143.

[5] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19م و 20م، ط2، الجزائر، 1996، ص250.

الفصل الثاني:

الجزائر تحت التشريعات الفرنسية 1900-1919.

المبحث الأول: منشور جونار و التجنيد الاجباري.

المبحث الثاني: ردود الفعل عليها.

المبحث الأول: ثورة عين بسام و منشور جونار 1906م:

1- ثورة عين بسام:

شهد عام 1906م عدة حوادث دامية ضد المعمرين و العسكريين الأوروبيين، اعتبرها الفرنسيين من جرائم اللصوص، و قطاع الطرق ، و رفضوا ربطها بالمقومة الوطنية ضد الاستعمار و الاستغلال[1]، و لهذا اندلعت احداث في منطقة عين بسام[2] و شهدت سخط الجزائريين و تعصبهم[3]، حيث شن المجاهدون هجوما على مراكز الدرك (الجندرمة الفرنسية) في المنطقة و أسندت الثورة الى بقية القرى[4].

1-1- أسباب ثورة عين بسام:

يمكن تلخيص اهم الأسباب التي أدت الى اندلاع ثورة عين بسام فيما يلي:

- تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بفعل تطبيق سياسة المصادرة و الحصار الاقتصادي.
- الاضطهاد الأمني و الاداري و الثقافي الفرنسي، ممثلا في تطبيق القوانين الاستثنائية.
- تأثر الجزائريين بحركة الجامعة الإسلامية و الحركات الإصلاحية الأخرى خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبده[5] للجزائر عام 1903[6].

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين و ثورات القرن العشرين، ،ج1 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996 ، ص 21.

[2] تعتبر مركز من المراكز الاستعمارية ويقع على بعد 10 كلم من العصمة الجزائر بحيث ترتفع 677 متر عن سطح البحر و على بعد كيلومترات في الشمال الشرقي من هذه القرية. انظر: احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 276.

[3] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 107.

[4] صالح فركوس، المختص في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 195.

[5] محمد عبده: هو محمد بن حسين خير الله، احد رجال الفكر التابعين في الإصلاح الديني ، تولى القضاء و عالم من علماء الأزهر و مفتي الديار المصرية، وصفه بعض معاصريه بأنه اشتهر بصدق الالهام في احكامه. أنظر: حبيبة لفريد، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر (1900-1919)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة، 2016/2015، ص 54.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 312.

1-2- مجريات الثورة:

في 21 سبتمبر 1906 اعترض جماعة من الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس الضابطين الفرنسيين دوبوا مفتش الغابات و باربي المقيم بسيدي بلعباس و قتلوهما و بقيت أسباب القتل الحقيقية مجهولة[1]. و في أكتوبر 1906، قام جماعة من الأهالي بالهجوم على مراكز الفرنسيين منزل باقار حرس محطة تقاطع السكة الحديدية في معبر قسنطينة، و قتلوا زوجته، و لم تشر البرقيات كذلك الى الأسباب الحقيقية لهذا الحادث و اعتبرت مرتكبيه قطاع طرق و لصوص و لكن احداث الثورة جاءت نتيجة المعاملة القاسية من الفرنسيين[2].

هاجم الثوار أولا مراكز الدرك و مراكز المستوطنين، و سائر المصالح الفرنسية في المناطق المجاورة مطالبين بالعدالة[3]، ففي مساء الاحد و ليلة الإثنين 10 أكتوبر 1906، خرجت دورية من رجال الدرك الفرنسيين تتألف من ستة رجال يقودها الضابط كابان[4]، للقيام بدورة تفتيش و مراقبة عين بسام، وحوالي الساعة الحادية عشر ليلا، و لما علم الناس به تخوفوا، ووقع في الأخير حادث و قامت السلطات الفرنسية على اثره باعتقال الناس، و محاكمتهم و اصدار قرارات قاسية ضدهم[5].

نتائج ثورة عين بسام:

- تعزيز القوات الفرنسية في الجزائر حيث بلغ تعدادها 75.000 جندي.
- -تسليط العقوبات الجائرة على الاف المستوطنين[6].
- -إحلال الجنود السود الافارقة محل الجنود الجزائريين الذين نقلوا الى أوروبا بقرار من الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1910.

---

[1] يحى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص21.

[2] حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص 55.

[3] بشير بلاح، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 312.

[4] كابان: أحد ضباط الجيش الفرنسي عين من طرف الإدارة الفرنسية خلال فترة شارل جونار حاكم على قسمة البويرة. أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق ،ص- ص:32-31 .

[5] نفسه، نفس الصفحة.

[6] حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص55

- صدور منشور جونار 1906[1].

2- منشور جونار 1906:

ارتبط منشور جونار بمقاومة عين بسام، و تضمن ظهور تدبير قمعي جديد، و أمر جونار بمراقبة الجزائريين في كل مكان و القبض على كل مشكوك فيه[2]، و أمر رؤساء العمالات الثلاث بغلق المقاهي الجزائرية المشبوهة، و منع المهرجانات (الاعراس)،الاحتفالات...) الجزائرية في الجهات المشكوك فيها، و نفى وسجن كل المشبوهين من الجزائريين، و سحب كل رخص حمل السلاح[3].

منشور جونار جاء كرد فعل على ثورة عين بسام و ما قام به الشعب الجزائري[4].

3- قرار جونار 1908:

و الذي نص على منع الجزائريين من الحج الى مكة، و ادعى ان سبب المنع هو وجود الطاعون و الكوليرا في الشرق الأدنى[5] في ذلك الوقت و هذا ما ينفيه أبو القاسم سعدالله: "في هذه اللحظة ما يثبت هذا و كل ما نستطيع ان نؤكده هو ان سنة 1908م كانت سنة الثورة التركية[6] و كان هدف شارل جونار ان تحول دون و صول الثورة التركية الة الجزائر، و حتى لا يتأثروا بالحركات الإصلاحية بالمشرق العربي[7].

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص312

[2] حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص55

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص312

[4] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص107.

[5] نفسه، (ن،ص)

[6] المرجع نفسه، (ن،ص)

[7] خليفي عبد القادر، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899-1983)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 8.

و الجدول يمثل المحكوم عليهم اثر ثورة عين بسام و منشور جونار 1906 و 1908[1].

جويلية 1905 إلى جوان 1906م	جويلية 1906 إلى 1907م
عمالة الجزائر 5.436	عمالة الجزائر 6.971
عمالة وهران 6.128	عمالة وهران 6.170
عمالة قسنطينة 11.765	عمالة قسنطينة 15.059
المجموع 23.329	المجموع 28.200

4- قانون التجنيد الاجباري 1912:

يعتبر مطلع القرن العشرين، بداية الاستقلال للسلطات الاستعمارية بالجزائر إداريا و ماليا عن فرنسا فأخذت تمارس بقسوة سياسة القهر و الزجر ضد الأهالي، حيث تغطي أهدافها و أصدرت عددا من القوانين و التشريعات من بينها قانون التجنيد الاجباري[2] و بدأت المناقشات حول صلاحية فرضه على الجزائريين منذ عام 1906 و تطورت في سنة 1907 بسبب التنافس الاستعماري و سباق التسلح بين فرنسا و ألمانيا، و صدر مرسوم التمهيد للتجنيد الإجباري في 17 يوليو 1908 و نص على إحصاء كافة الشباب المسلم البلغ 18 سنة فما فوق، لكن تأخر صدور قانون التجنيد نفسه لاعتراض كل من المسلمين و المستوطنين عليه لأسباب متعارضة، حيث اعتبره المسلمون مناقضا للشريعة الإسلامية متعارضا مع حرمانهم الكامل من الحقوق السياسية و الاجتماعية ،فما اعتبره المستوطنين مقدمة لحصول المسلمين على حقوق السياسة و حق المواطنة[3].

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص107.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص-ص56- 57.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص237.

و في هذا الاطار طرح ميسيمي[1] مقرر الميزانية الجزائرية فكرة التجنيد الاجباري للجزائريين، مثل ما هو معمول به في تونس منذ نظام الباي، حيث بعث النائب ميسيمي برسالة الى وزير الحربية موضحا فيها تراجع تعداد الجيش الفرنسي، كما ورد في رسالته أيضا ان الجزائر حاليا تضم خمسة ملايين أهلي و تضم تونس1.900.000 أهلي فلماذا لا تستفيد فرنسا من سبعة ملايين عربي تتشكل مجموعات ذات مردود عسكري عالي؟، ثم يواصل اطرحه باقتراح فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين مثل ما هو معمول به في تونس[2].

و عندما بدأت بوادر الحرب العلمية الأولى في الأفق، ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على شبان الأهالى عام 1911 زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم و بين الأوروبيين و لكن في الواجبات فقط دون الحقوق[3].

و تم إصدار قانون التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين من خلال مرسوم 03 فيفري 1912 و لكن الحقيقة ترجع الى السنوات الأولى من الاحتلال ذلك أن الفرنسيين بدأوا في انشاء الفرق العسكرية المشكلة من الأهالي الجزائريين، منذ بداية غزوهم لمدينة الجزائر[4].

لقد تضافرت مجموعة من الظروف و العوامل التي دفعت بالسلطات الفرنسية الى اصدار قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، و هذا من أجل تدعيم قوتها لإنجاح حروبها في أوروبا مع ألمانيا و في إفريقيا لكي يتسنى لها احتلال المغرب الأقصى[5]. و مع ظهور بوادر الأزمة المغربية في بداية القرن العشرين و استعدادات الأوروبيين للحرب الداخلية تزايدت حاجة فرنسا الى تدعيم قوتها العسكرية باللجوء الى التجنيد الاجباري للشباب الجزائري على الرغم من معارضة الجزائريين لاعتبارات سياسية و دينية غير

---

[1] هو أدولف ميسيمي (1869،1935) ولد بمدينة ليون الفرنسية، التحق بالمدرسة العسكرية فتخرج منها برتبة ضابط أنتخب نائب في فترة 1902 إلى 1912، انتخب بمجلس الشيوخ الفرنسي (1923-1953). أنظر: عبد القادر بلجة، مسألة التجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على 61 مجتمع الجزائري(1907-1954) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2016/2015، ص35.

[2] أجيرون شارل روبير، ج2، المرجع السابق، ص728.

[3] يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص44.

[4] محمد صالح لبجاوي، متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي (1830- 1918)، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص349.

[5] لونيسي، بلاح، و اخرون، المرجع السابق ،ص87.

أن تأزم الوضع عجل صدور مرسوم 03 فيفري 1912[1] الذي ينص على ضرورة أداء كل جزائري بلغ 18 سنة الخدمة العسكرية[2]، و قد أوكلت الى وزير الحربية مهمة تحديد عدد المجندين و تقسيمهم الى حصص و أقسام متساوية[3]،بحيث نص هذا القانون على ما يلي:

-تحديد نسبة من الشباب الجزائري ممن بلغوا سن 18 عشر بالقرعة[4].

-تحديد مدة الخدمة بثلاث سنوات

-تقديم منحة للمجند قدرها 250 فرنكا.

-تطبيق قانون الإعفاء الذي يحدد بالقرعة[5].

-بقاء فرق الإحتياط لسبع سنوات بعد انتهاء الخدمة العسكرية.

-يمكن تعويض شخص بآخر مقابل المال يدفعه المجند الأهلي[6].

إن لإشتداد الحرب و ارتفاع خسائر فرنسا البشرية، جعلها تشدد من عملية تكثيف التجنيد، ذلك ما أدى بالسلطة الفرنسية الى جعل التجنيد شرطا أساسيا لكل جزائري راغب في القيام بأي عمل مهما كانت طبيعته و مجاله، فحتى وثيقة الزواج اشترطت فيه هذه الوثيقة، لتتمكن فرنسا بهذه الطريقة من تحديد وضعية كل شاب جزائري من التجنيد، و تتمكن أيضا من معرفة الممتنعين عن الخدمة، و تقوم بعد ذلك باستدعاء الشباب حسب دفعات، و هذا بتعليق أسمائهم أمام الدوائر في مختلف الجهات و كل ممتنع هو خارج عن القانون في نظر الإدارة الفرنسية و يلاحق قانونيا حسب قانون العرف الحربي الفرنسي.

---

[1] Augeron charles robert, De l' Algerie « française » à l'algérienne la publication ,Algérie,2010 , p-p 223-250.

[2] زوليخة إسماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال، الطباعة العصرية، الجزائر ، د.س.ط، ص 374.

[3] خديجة بختاوي، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919-1925)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2002/2001، ص17.

[4] رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص13.

[5] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص13.

[6] Augeron charles robert , Opcit, P 223.

كما جنحت السلطة الفرنسية من جهة أخرى إلى أسلوب الإغراء لجلب أكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري ، لذا حرصت على أن يعلم كل الجزائريين في كل البلديات و الدوائر الامتيازات التي تقدمها للمجند و هذا بكتابتها باللغة العربية في الصحف ليتسنى قراءتها كل الجزائريين[1].

حيث تمثلت هذه الامتيازات فيما يلي:

- حق المجندين القدامى ة المسرحين في فتح مقاهي.
- منح وظائف مع رواتب شهرية تأخذ من ميزانية البلديات و العمالة.
- تخصيص هذه الامتيازات حتى لفائدة معطوبي التجنيد العسكري.

هذا و قد أرسل الحاكم العام قرار الى والي وهران بتاريخ 19 جوان 1916 جاء فيه:-أن كل جزائري مقيم في الخارج يتوجب عليه المشاركة و ذلك بإرسال طلب الى والي عمالته مصحوبا بجواز سفر موقع من طرف رئيس الدائرة، و يحمل صورة شمسية مع بصمة صاحبه، مع تصريح والي العمالة على أن يتقدم الى الثكنات العسكرية الفرنسية[2].

و بالتالي نستنتج ان فرنسا قامت باستباق الاحداث لتهيئة نفسها لمواجهة طوارئ الحرب. و مما سبق لنا ذكره من إجراءات لتطبيق هذا القرار، يمكن تمييز الأنواع التالية للتجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين:

4-1- التجنيد من ثلاث الى أربعة سنوات:

و هو يسمح بالحصول على مكافأة مالية تقدر بمائتين و خمسين فرنكا، ومنها مئة و خمسون عند التوقيع و الباقية أي مائتين فرنك تقدم بعد مرور سنتين مع التوقيع، و التوقيع لمدة أربع سنوات فهو يفوق بكثير من حيث المكافئة إذ تقدر بأربعة مائة فرنك سنتيمات منها مئتين عند التوقيع و الباقي سنتين بعدها.

---

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص14-16.

[2] حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006، ص17.

4-2- التجنيد طيلة مدة الحرب:

يختلف هذا النوع من التجنيد عن سابقه في المنحة المقدمة، فالمجند يتلقى مئتين فرنك عند التوقيع، ومائة فرنك بعد مرور ستة أشهر من التجنيد، وهي قابلة للتجنيد بعد مرور كل ستة أشهر[1].

4-3- الجزائريين الذين قدموا في الجيش ولا يتقاضون معاشا:

لهم حق التجنيد طيلة فترة الحرب ويتلقون مقابلها منحة السابقة، أما إعادة التجنيد فلا يمكن لها أن تتجاوز أربع سنوات ما يسمح بالحصول على مكافأة تقدر بثلاثمئة وخمسين فرنكا يستلم منها مائتين وخمسين عند التوقيع والباقي بعد سنتين.

4-4- المجندون الجزائريون الذين تقاعدوا منذ 1 جانفي 1910:

يتم إخضاعهم إلى قانون جويلية 1901 الذي يفرض عليهم عشرة سنوات خدمة كاحتياط، أما قانون 1903 فيمس السلطات الاستعمارية من امتصاص كل الطاقات البشرية المتوفرة في الجزائر أصدرت المرسوم الأول في 7 سبتمبر 1916 وهو ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 إجباريا وعدم السماح لأي شخص على أي إعفاء، ولتحقيق ذلك تابعت الإغراء أحيانا والعنف أحيانا أخرى، لإجبارهم على التجنيد ما يدل على أنه بالرغم من معارضة الجزائريين للفكرة ومقاومتهم إلا أنهم أجبروا على الالتحاق بالجيش الفرنسي الاستعماري من أجل الدفاع عن فرنسا[2].

لقد طرحت الإدارة الاستعمارية مشروع الخدمة العسكرية أي التجنيد الإجباري ن أجل استنفاذ الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد والنفي حيث جسدت إدارة المشرع الاستعماري المتناقصة[3].

وجاء هذا القانون أيضا بعد فترة تضاربت فيه مختلف الآراء السياسية العسكرية من خلال المشاريع الأولى التي تهدف إلى تجنيد الجزائريين وذلك بصفة أن الجزائريين رعايا فرنسيين، إذن قانون 03

---

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص18.

[2] حياة ثابتي، المرجع السابق، ص ص 105-106.

[3] محمد بليل، قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 وانعكاساته على الجزائريين (القطاع الوهراني نموذجا) ، مجلة عصور، ع 21، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر (20 جانفي-جوان2013) ، ص1.

فيفري 1912 هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بغض النظر عن رفضهم له، جاء نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد المنضمين الأهالي الجيش الفرنسي[1].

قانون 03 فيفري 1912 نشر في الجريدة الرسمية "المبشر" يوم السبت 02 مارس 1912 الذي يحتوي على ثلاثين بندا مقسمة إلى ثلاثة أقسا[2]م: القسم الأول خاص بالأحكام العمة للتجنيد بصيغة الانضمام الإداري وإعادة الانضمام، وهو يشمل البند الأول، والقسم الثاني، ويشمل ثلاثة وعشرون بند (من البند الثالث إلى السادس والعشرون)، عبارة عن أحكام عامة، بداية من أن المرسوم هو تكملة لنقص الانضمام الإداري وأن تعيين العدد الإجمالي من مهام وزير الحربية.

وتتم عملية التجنيد بعد جمع الشأن الذين تم إحصاؤهم بعد عملية القرعة لاقتطاع العدد المحدد البند(17) وللمجند حق إيجاد بديل عنه شرط ان يكون قادرا على تأدية الخدمة[3].

كما اكد المرسوم على أن الجزائريين سوف يحضون بنفس المعاملة التي نتعامل لها الجندي المنظم إداريا ولهم الحق في منحه تقدر بـ250 فرنكا بند.

أما البنود(25) إلى (30) فتنص على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة وحمل المرسوم في الأخير توقيع رئيس الجمهورية "ألفيار"، ووزير الحرب "ميران"[4].

ولكن بعد صدور هذا المرسوم أصبح النقاش قانونيا حول طبيعته وشرعيته وتعارضه مع القانون الفرنسي عامة، ظهرت معارضة شديدة من طرف أساتذة القانون حيث أكدوا أن مرسوم 03 فيفري 1912، يتعارض مع القانون الفرنسي في عدة نقاط وهي كالاتي: لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر ما من شانه أن يجد الدولة في أعباء مالية دون مصادقة البرلمان، ومجلس الشيوخ على ذلك، والمادة الثامنة من القانون الدستوري الصادر في 24 فيفري 1875 لا تدع مجالا للشك "فأي إلزامية قانونية تتطلب

---

[1] بن عقون عبد الرحمن بن براهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى (1920 ، 1936) ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص33.

[2] أنظر الملحق رقم...

[3] ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة بوزريعة، 2005/2004، ص40.

[4] نفسه، ص41.

مصاريف مالة يجب أن يصادق عليها أولا من طرف السلطة التشريعية" هذا ما جعل القانون غير صحيح من الناحية القانونية.

وبالتالي فإن تغيير صيغة التجنيد من حق إلى واجب يستلزم ذلك قانون كاملا، لأن المرسوم قد يعدل في القانون، لكن لا يبدل كلية، وتتم المصادقة من طرف السلطة التشريعية وليس بمجرد مرسوم فقط[1].

[1] ناصر بلحاج ، المرجع السابق، ص42.

المبحث الثاني: رد الفعل على منشور جونار 1906 و قانون التجنيد الاجباري 1912:

1- منشور جونار 1906:

لقد برزت العديد من المواقف اتجاه سياسة جونار، و تجلى ذلك في كل من موقف النخبة الجزائرية، التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين، و عبرت عن موقفها اتجاه سياسة جونار مستخدمة شتى الأساليبي سواء الجمعيات و النوادي و عقد الندوات و نشر المقالات في مختلف الصحف و المجلات[1]، حيث رفضت النخبة الجزائرية فكرة الادماج و طالبوا بالمحافظة على مقومات الثقافة العربية، كما تمثل موقف الأهالي الجزائريين في عدم الرضي عن سياسة شارل جونار، كما وقفت النخبة الجزائرية ضد المخططات الاستعمارية لسياسة شارل جونار، و من بين القضايا التي رفضتها: الإدماج و التجنيد الإجباري، كما وقفت ضد القوانين التي سنها على الجزائريين من بينها قانون 1908 الذي قضى بمنع الجزائريين من الحج الى البقاع المقدسة، وذلك خشية فرنسا من تأثير الجزائر بأحداث المشرق[2].

2- قانون التجنيد الاجباري 1912:

كانت الجزائر خلال الفترة 1907-1912 في شغب كبير نتيجة تخطيط الفرنسيين لتطبيق قوانين التجنيد العسكري الاجباري على الجزائريين لأول مرة.

وعندما وافق المجلس الوطني الفرنسي رسميا على قانون التجنيد، عارضه الجزائريون بالكتابات الصحفية، والهجرة الجماعية والفرار الى الجبال[3]. وفي مقدمتهم العلماء والمثقفون، كونه يسخرهم للدفاع عن دولة تضطهد هم ولا تعترف لهم بأي حقوق ويجعل المسلمون يقاتلون في سبيل دولة غير مسلمة، فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من طغيانه بإصدار البيانات الشاجبة، وبالتظاهر والتصادم مع الشرطة[4]. وأمام هذه الحالة، ألف زعماء الطبقة المثقفة(النخبة) وفدا وقدموا إلى الحكومة الفرنسية في باريس بيانا طويلا، وقد احتوى هذا البيان على المطالب التالية:

---

[1] حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص107.

[2] أجيرون شارل روبير، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج2، ص-ص530 -531.

[3] أبو قاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص426.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص238.

أن قرار فيفري 1912 الخاص بتطبيق قانون التجنيد العسكري الاجباري على الأهالي الجائرين قد اثار مشاعر سخط عظيمة في كل انحاء البلاد. إنها مشاعر تهدد بالاستمرار إذا لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان سبب في اثاراتها.

وأمام هذه الحالة، فان الاعيان الممضيين أسفله، المعبرين عن رأي الأغلبية من مواطنيهم يعتقدون أنه المفيد أن يقوموا بتوضيح الوضع إلى الحكومة الفرنسية في باريس وذلك باطلاعها على رغبات المسلمين الجزائريين[1] الذي أضيف إلى أحمال أخرى سابقة ثقيلة، يجب ان يصحبه بالمقابل تحسين لأحوالهم.

وإن أعضاء الوفد، بوحي من عدد ضخم من عرائض التي كتبت في جميع أنحاء الجزائر، يعلنون أن أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكل واجباتهم، كأبناء مخلصين، نحو أم الوطن[2].

وأما بخصوص ردود فعل الأهالي حيال هذا الاقتراح فيعتقد راسبايل بأن بعض الضباط الذين التقاهم في الجزائر يعتبرون الخدمة العسكرية الاجبارية للأهالي مستحيلة في الوقت الحالي فقضية تجنيد الأهالي بعيدة من النضج، فالمعنيين بها يقبلونها بصعوبة وتطبيقها سيعرضنا إلى خطر كبير في الحسابات[3]. و اعتبروا هذا الاجراء عبئا "إضافيا إلى الوضع المتدني الذي كان يخضعون له تحت سيطرة القوانين الاستثنائية المتمثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة ومنشور جونار 1906 وقدم الأهالي عرائض مقابل فرض التجنيد الاجباري منها ضرورة إلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية، كما عبروا أيضا عن رفضهم للتجنيد راجع أيضا لأوضاعهم الاقتصادية و للزواج المبكر للشبان الجزائريين، وبالتالي فإن التجنيد يفقد الاسر الجزائرية من عائلها ويتركها للواقع الاقتصادي المتدهور ويعرضها للفقر والضياع[4]كما اشتكى الجزائريون من قانون التجنيد الاجباري و رأوا بأنه جائر و غير عادل كما يمس في أغلب الأحيان الفقراء دون الأغنياء وهذا القانون زاد من الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري[5].

---

[1] ن أبو قاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص426

[2] نفسه، (ن.ص).

[3] زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) ، دراسة في الأساليب الإدارية والسياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص283.

[4] بلحاج ناصر، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة بوزريعة، الجزائر، 2004، ص-ص105 - 106.

[5] نفسه، ص106.

كما نجد أيضا ان النخبة الجزائرية كانت رافضة لهذا القانون و معادية له، و من الأعضاء التي كان موقفها معادي و صريح للتجنيد الاجباري عبد الحليم بن سماية الذي استدعته الإدارة الفرنسية لتشبته برأيه.

حيث قال" لو قبلتم قرار الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية فإنكم لن تكونوا مسلمون بمعنى الكلمة رغم ما ستحصلون عليه مقابل الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية، و رغم ما ستحصلون عليه من حرية.

واعتمد في ذلك على الكتاب و السنة، و سانده في ذلك محمد بوقندوز و رفض التجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي و رد على أعضاء النخبة الجزائرية الذين وافقوا على التجنيد وارادت التقرب أكثر من الاستعمار الفرنسي و رحبت به سعيا منها للاستغلال لهذا إقرار فيها يخدم مصالحها تجنيس الجزائريين[1]

و لكنهم من جهة يعتبرون الأمور التالية ضرورية:

أ- الخدمة العسكرية يجب أن تخفض الى سنتين بدل ثلاث.

ب- أن يكون سن التجنيد واحد وعشرون، بدلا ثمانية عشر.

ج- وهم من جهة أخرى يطالبون بالحصول على تعويض فعال ممثل في:

1- تغيير الإجراءات الاضطهادية.

2- تمثيل نيابي جاد و كاف في المجالس الجزائرية

3- تطبيق عادل للضرائب[2].

كذلك الغاء المنحة المقدمة للمجند لأن العائلات سوف تكون فخورة أن ترى أبنائها مجندون في صفوف الجيش الفرنسي دون مقابل مالي[3].

لكن في النهاية الجزائريون غلبوا على امرهم، و اقتيد آلاف الشباب رغم أنوفهم و أنوف ذويهم ليلقوا حتوفهم تحت علم فرنسا الظالمة و أوروبا و آسيا[4].

---

[1] حبيبة لفريد، المرجع السابق، ص 133.

[2] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص-ص427 ، 428.

[3] حياة حسني، المرجع السابق، ص51.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، 238.

و هكذا عارض الجزائريون مشروع التجنيد، بما فيهم علماء دين و أئمة زوايا و الأعيان ورأوا بأن الحرية و الحقوق السياسية الفرنسية الممنوحة للمسلمين هي الضريبة الموجهة ضد وحدة المجتمع الجزائري معنويا و زمنيا خصوصا و لأن المستفيدين يتم إدماجهم في الشعب الفرنسي بشكل جذري[1].

و اتخذت المعارضة الجزائرية للتجنيد العسكري الاجباري عدة أشكال منه:

الشعب في الشوارع ، و الاختفاء و الهجرة، و العرائض و الوفود، و كلها كانت موجهة بحملة عنيفة قامت بها الصحافة الوطنية ، فلم يستسلم الجزائريون أمام قانون التجنيد بل قاوموه بكل الوسائل، حيث عرفت الشوارع في تلك الفترة شغبا كبيرا، إضافة الى دور الصحافة من خلال توزيع المنشورات في المقاهي و الأسواق داعية المعارضة و متهمة فرنسا باختراق اتفاق 1830 [2].

2-1- ردود الفعل من خلال الثورات الشعبية:

أ-ثورة بني شقران 1914:

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت الظروف القانونية مواتية للسلطات العسكرية الفرنسية كي تجند في صفوفها جيشها أكبر من الشبان الجزائريون مستعملة في ذلك أسلوبي الترهيب و الترغيب، مدعية بطبيعة الحال أن كل الجزائريين مؤيدين لفرنسا في حربها عكس ما كان عليه الواقع لأن انضمام جل الشباب الى الجيش الفرنسي في مثل هذه الأوقات إنما كان يتم بدافع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، سواء كان ذللك إراديا أو بضفة التجنيد الإجباري و من هنا فقط لوحظ فرار الجنود الجزائريين من صفوف الجيش الفرنسي. و لم تكن السلطات الاستعمارية تجهل حقيقة ثورة الأهالي ضدهم في حالة اندلاع حرب أوروبية.

و فعلا ففي سنة 1914 كانت مؤشرات الثورة واضحة[3]، و في بلدية معسكر بالتحديد بمنطقة بني شقران قام الأهالي بثورة ضد فرنسا سنة 1941، بسبب التجنيد الإجباري، الذي زاد من المعاناة الاجتماعية و الاقتصادية لأهالي المنطقة، حيث كان يقول الدكتور يحى بوعزير في كتابه ثورات الجزائر

[1] أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص470.

[2] حياة ثابتي، المرجع السابق، ص38.

[3] محمد الصالح بجاوي، مقاومون ومجندون جزائريون في الجيش 1918/1830، دار القصبة، الجزائر، ص373.

في القرنين التاسع عشر و العشرين كان القياد كغيرهم في مختلف مناطق الجزائر، يطالبونهم بمبالغ مالية كبيرة من أجل اعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية، و عندما يستلمون تلك الأموال يحضرون أشخاص غيرهم بطرقهم الخاصة و جاء في تقرير سكان سيدي دحو إلى وزير الحرب أن قائد منطقتهم لخضر بن شنان أخذ منهم 1500(ألف و خمسمائة) فرنك، و رغم ذلك أجبر على تجنيد أبنائهم[1].

و قد بدأ رفض أهالي المنطقة للتجنيد منذ شهر سبتمبر فلقد كان لأحداث الحرب العالمية الأولى أثر عميق على نفوس أهالي معسكر، إذ اثارت الهزائم التي تلقاها الجيش الفرنسي خلال الأشهر الأولى من الحرب ارتياحا عاما لدى الجماهير، و أخذت صورة العظمة الفرنسية تنهار شيئا فشيئا عندما غادرت الفيالق المستعمرة للتوجه نحو القتال، و لقد بدأت أحداث التمرد 21 سبتمبر 1914 بقرية" سيدي دحو" التي تبعد بقليل عن مدينة معسكر ثم امتدت الى معسكر بالذات، فجبال بني شقران المجاورة للمحمدية (باريقو سابقا)،فبلدية تغنيف "بالقرب مدينة فرندة" دامت الحركة التي تسبب فيها قرار الحكومة الفرنسية الخاص بتطبيق الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائر الى غاية نهاية أكتوبر، و شملت جزءا من مقاطعة معسكر لإجراء الفحص الطبي. و عليه فقد هام من سكان القرية المذكورة بتقديم اعدائها أمام نيابة البلدية و طالبوا مقابلة المتصرف، و من ثم بين له معارضة السكان الشديد لقرار الخدمة العسكرية الاجبارية.

و في 28 سبتمبر لم يتقدم الشبان الأربعون للفحص الطبي بل جدد السكان مظاهرتهم أمام مقر البلدية، الواقع قرب الحي الشعبي "باب علي" بمعسكر و كان رد الإدارة هذه المرة، إلقاء القبض على اعيان القرية باعتبارهم مسؤولين عن حركة العصيان ثم نقلهم إلى سجن المدينة تحت رقابة شرطة مسلحة. لكن المتظاهرين هاجموا فرقة الشرطة و أطلقوا سراح المعتقلين، و تدخل الجيش ففي مساء اليوم المذكور حاصرت قوات عسكرية مزودة بالمدفعية قرية سيدي دحو و اعتقلت أعيان القرية وساقت شبابها قهرا الى الثكنات دون فحص و لا قرعة[2].

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص83.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، د.ط، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص52.

و في الواقع نجد أن حركة بني شقران لم تكن مجرد عصيان بسيط رغم قصر مدتها و ضيق مجالها، فلقد توقع القائمون بها ان تشمل مقاطعتي معسكر و مستغانم نظرا لأهمية التحضيرات المادية التي حققوها و لكثافة الاتصالات التي جرت بينهم و بين القبائل الأخرى في المقاطعتين إلا أن الجيش الفرنسي كان لها بالمرصاد فأخمد الحركة، فالإدارة الاستعمارية في التقارير التي خصصتها لحركة بني شقران لم تعترف بها الأهالي فلقد ثاروا لأسباب تتعلق بالنظام الاستعماري المفروض عليهم[1].

و في 1914/10/08 اتجهت فرقة عسكرية فرنسية الى قرية بني نسيف بالمنطقة و حاصروها لمدة أسبوع كامل أذاقوا خلالها أولئك الأهالي أشكالا من العنف، حيث واصلوا عمليات التمشيط على نطاق واسع حتى غاية 20 أكتوبر أين تمكنوا من إخماد الثورة باستعمال القمع المبالغ فيه.

و بعد نهاية هذه العمليات القمعية عمدت السلطات الفرنسية الى محاكمة 42 شخصا معتقلا حكمت على 13 منهم بالإعدام، و السجن لباقي المعتقلين بأحكام متفاوتة، و نظرا لقساوة هذا الحكم فقد استأنف سكان عرش بني شقران الحكم و تولى أغنياء المنطقة تمويل مصاريف المحاكم أمام المحكمة العليا في الجزائر العاصمة.

و قد وجه المسجونين رسالة الى وزير الحرب طلبوا فيها منه العفو فصدر يوم 1915/02/08 قرار يقضي بتحويل أحكام الإعدام الى السجن المؤبد، كما نزلت السلطات الإدارية بالمنطقة عقوبات أشد وأمر تمثلت في:

1-مادرة الأملاك العقارية للمتهمين و عائلاتهم.

2-تطبيق العقوبات الجماعية على دواوير بني شقران.

3-فرض غرامة مالية كبيرة على الأهالي.

و لكن الحاكم العام رفض هذه العقوبات خشية تطور الأمور إلى الأسوأ بالمقابل عزز تواجد القوات العسكرية للسيطرة على الوضع هناك وواصلت الإدارة الاستعمارية تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين.

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص53.

أما في 1915/11/25 قامت جماعة الثوار بالتعاون مع جنود و عمال كانوا قد فروا من معامل التسليح بمدينة "تنس"، و كان عددهم30 جنديا و عاملا بمهاجمة ثماني عربات عسكرية فرنسية، حيث قتلت بعض الدرك المكلفة بملاحقة الفارين من التجنيد في قرية أولاد عبدالله، كما أنه في سنة 1916 تم تسجيل الهجمات الآتية:

-هجمات الثوار الجزائريين لأشخاص الأوروبيين و الفرنسيين بلغت 377 هجوما و أيضا هجومات على الأملاك العمومية[1].

ب- ثورة الأوراس 1916:

كما كانت الثورة ثمرة لاحتجاجات سكان الأوراس الرافضين للتجنيد الإجباري، حيث كان عدد الجزائريين المجندين 173000 جندي،19000 كعمال في مصانع الأسلحة، كما فرض هذا التجنيد على الكبار، هذه الإجراءات التعسفية قد أثارت غضب الشعب و دفعته الى التمرد و الثورة و كان على رأسها ثورة الأوراس، و قد أدت عدة أسباب لقيام هذه الثورة و تتمثل فيما يلي:

- التخلص من قانون التجنيد الاجباري المفروض على الشباب الجزائري من قبل فرنسا.
- استمرار فرنسا في تطبيق القوانين الجائرة كقانون الأهالي و قوانين نزع الملكية الجماعية أو الفردية من الجماعية أو الفردية من الجزائر و تفقير الشعب.
- المظالم الاقتصادية مثل الضرائب الثقيلة التي فرضت كامل الشعب الجزائري طبقا لقانون الضريبة العربية و هي عدم المساواة في الضرائب بين الفرنسي و الجزائري.
- مصادرة أراضي العرش التي الت قام أفرادها بالتمرد و الرفض ، التسلط، و الظلم الاستعماري حيث أنه في عام 1903 تم استكمال مصادرة الأراضي من أجل إنشاء مراكز المستوطنين الفرنسيين في كل من مروانة ووادي الماء و سريانه و تجريد أراضي السكان.

[1] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص377.

- اتساع نطاق عمليات القمع الشديد ضد الأهالي بدون إنشاء و عمليات التفتيش و تعميمها طبقا لقانون الطوارئ و ظروف الحرب الشاملة التي يدركها بعض المواطنين باستغلال الفرص الثمينة[1].

مع نهاية شهر سبتمبر 1916 توجه رئيس بلدية بريكة الى احدى قرى المنطقة و هي قرية مطواك لإحضارها قائمة الشبان الذين سيجندون، و لكن وفدا من سكان القرية أكدوا لهم رفضهم القاطع لتقديم أبنائهم الجيش مؤكدين له إن هؤلاء الشباب التحقوا بالجبال و هم يفضلون الموت في بلادهم الجزائر على الموت في أوروبا.

و في أكتوبر رفض أيضا سكان القرى المجاورة لبلدية بريكة تقديم أبنائهم للتجنيد، الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية تعزز قواتها العسكرية بالمنطقة قصد الترهيب لكنها فشلت في مسعاها خاصة عندما بدأ الشباب الفارون من التجنيد بشؤون هجماتهم على المستوطنين الأوروبيين و العملاء من الأهالي الجزائريين، بالإضافة الى مهاجمة المراكز العسكرية و الإدارية و تخريب المؤسسات على المنطقة الواقعة بين بريكة بالحضنة غربا و الأوراس شرقا، كما شملت بلديات عين التوتة، عين القصر، خنشلة، عين مليلة.

وفي احدى الليلي هاجم الثوار مزارع بعض المستوطنين في بلدية البريكة و أحرقوها و خربوها و قطعوا خط الهاتف الرابط بين بريكة و نقاوس و في حين هاجمت مجموعة أخرى من الثوار برج ماكمهون ببلدية عين التوتة حيث أحقوا البرج، و خربوا و قتلوا الحاكم الإداري بباتنة الذي كان هناك لدراسة الأوضاع، كما كانوا يسعون لتخليص إخوانهم المجندين بين الثكنات العسكرية، و لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق مساعيهم.

بالإضافة الى ما سبق، فإن السلطات الفرنسية قامت خلال الحملات التمشيط باعتقال الآلاف من الجزائريين الذين حكمت عليهم المحكمة بأحكام متفاوتة بين الإعدام وأحكام بالسجن مع التغريم كما صادرت السلطات الفرنسية أيضا آلاف الرؤوس من الأغنام ووضعت المنطقة تحت رقابة عسكرية

[1] مخطار فيلالي، ثورة الأوراس 1916، مجلة التراث، الع 2، جمعية التاريخ والتراث الأثري، دار الشهاب، الجزائر، ص ص 58-59

مشددة لمنع انتشار الثورة الى باقي مناطق الوطن، هذا و قد عين حاكما عاما على بالمنطقة مسؤولا خاصا منحه سلطة اختيار القرارات الرادعة لقمع الثورة[1].

فكانت خاتمة المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي المتمثلة في ثورة الاوراس 1916، الفشل لأنها لم تتهيأ من قبل و لم يوضع لها أي تخطيط قبل اندلاعها، و لم تلق اية مساعدة من خارج البلاد سواء مادية أو عسكرية قبل و بعد اندلا ع الثورة[2].

[1] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 378.

[2] أمينة عميراوي، المرجع السابق، ص26.

الفصل الثالث:

المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر ما بين الحربين 1919-1939م.

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1935.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة حول المشاريع الاصلاحية

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919:

1- أسباب الإصلاحات:

عرفت الجزائر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى منعطفا جديدا، و ذلك فيما يخص السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، و هذا من خلال تقديم بعض الإصلاحات للجزائريين، خاصة في الجانب السياسي و ذلك من خلال ادخالهم في الحياة الانتخابية و إعطاء البعض صفة المواطن الفرنسي، و هذا كرد الجميل على مشاركتهم معها في حربها ضد المانيا(1914-1918) و أيضا نتيجة ضغط النخبة التي كانت تطالب بالإصلاح.[1]

و الحق ان الجزائريين قد بدأوا يطالبون بالإصلاح منذ الثمانينات من القرن الماضي، و قد قامت وفود مختلفة بين 1900-1914 بتقديم قوائم من المطالب الى السلطات الفرنسية في باريس، و كانت هذه المطالب تتضمن تخفيض الضرائب، و إلغاء قانون الأهالي و المحاكم الرادعة، و زيادة فعالية التمثيل النيابي، و تحسين التعليم.[2]

عندما بدأت الحرب كان بعض الجزائريين ما زال يطالب بالإصلاح من فرنسا، و بعضهم كان قد اصطدم و خاب امله فترك ميدان النشاط، متوجها الى الشرق الأدنى، بالإضافة الى بعض الليبراليين، و الانسانيين و العاطفين على الجزائريين من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من اجل الإصلاح في الجزائر.[3] بعد انتهاء الحرب عام 1918 تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب و ذهبوا الى فرنسا، و على رأسهم الملازم الأول (الأمير خالد)[4].[5]

---

[1] احمد صاري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، د.ط، تق: أبو القاسم سعدالله، المطبعة العربية، غرداية، ص ص: 115-116.

[2] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 258.

[3] نفسه، ص 259.

[4] الأمير خالد: ابن الهاشمي ابن الحاج عبدالقادر، ولد في دمشق 20 فيفري 1875، رحل مع والده الى الجزائر 1892، و قد ارسل على نفقة الحكومة الفرنسية الى ثانوية لوغران بباريس ثم التحق بالكلية العسكرية الحربية عام 1893، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى تطوع فيها عام 1915، بدأ حياته السياسية ثابتة من 1919 حتى 1925، توفي أواخر عام 1936. أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 392.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.

و قدموا مطالبهم الى الرئيس الأمريكي ويلسون[1]. غير ان ويلسون تعامى عن مطالبهم و تجاهلها[2] لأنه كان غارقا في محاولة اقناع أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر و تقسيم التركات بعد الحرب عليهم وفقا لتلك المبادئ.[3]

بادرت فرنسا في وضع إصلاحات لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بالإصلاحات من جهة[4] و لتعبر من جهة عن اعترافها بإسهامات ما يزيد عن ربع مليون من الجزائريين في الحرب العظمى[5] و اعتقدوا انه بهذه الإصلاحات قد كافؤوا الجزائريين على مساهمتهم و جهدهم في الحرب.[6]

بعد ثورة الاوراس في خريف 1916 بعثت السلطات الفرنسية بلجنة تحقيق الى الجزائر حاولت هذه اللجنة أن تضع حدا لعمليات التنظيف العسكرية و أوصت هذه الأخيرة في تقريرها أنه يجب ادخال إصلاحات عاجلة و تشمل:

- دمج الجزائر في فرنسا ماليا
- الغاء المحاكم الرادعة.
- إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى.
- انتخاب بدل تعيين الممثلين الجزائريين و مشاركتهم في انتخاب المجالس البلدية.

و لما اصبح الوضع خطير للغاية اضطر رئيس الوزراء الفرنسي الى ابلاغ كليمانصو[7]، بموافقته على آرائه السابقة، و أوضح له انه قد حان الوقت لإفصاح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية و ظن الجزائريون ذلك حقيقة فانفسح امامهم بريق الأمل، و خاضوا الحرب ببسالة الى جانب

---

[1] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، دط، دار الهومة، الجزائر، 2007،ص 217.

[2] عبد الرحمن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 70.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 78.

[4] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 75.

[5] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 162.

[6] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 35.

[7] كليمانصو: رجل سياسي فرنسي(1841-1929)، ولد في باريس، تقلد منصب وزير الداخلية في 1906، ترأس مؤتمر الصلح 1919،من أهم المعارضين لأفكار الرئيس الأمريكي ويلسون، انظر: عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، ط2، دار العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1944، ص 13.

الشعب الفرنسي حتى حقق الانتصار[1]. و في جانفي 1918 عين جونار من جديد حاكما عاما على الجزائر، و في نفس التاريخ اعلن كليمانصو ان وزارته قد قررت أن تضع موضع التنفيذ، و قد كرر جونار أيضا نفس الوعود التي كان قد وعد بها بالجزائر منذ سنة 1915.

و خلال نفس السنة 1918 قدمت الحكومة الفرنسية الى المجلس الوطني مشروعا بخصوص الإصلاحات في الجزائر. ففي اول ماي صاغ النائب ماريس مونتي هذا المشروع في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية و السياسية للجزائريين. وقد كان مشروعه مبنيا على اقتراحات كليمانصو، و ليغ، و جونار، التي تقدموا بها سنة 1915[2] و قد أصدرها كليمانصو الذي اصبح رئيس وزراء فرنسا بعد حرب (1914-1918) قرارات 04فيفري 1919[3] و استخدم كل سلطته لفرض هذا الإصلاح.[4]

2- محتوى قانون 1919 :

تمثلت القرارت التي اتخذها جورج كليمانصو في منح التصويت الامتحانات المحلية لحوالي 421.000 مسلم جزائري و إعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية، و حسب القانون الذي امضاه كليمانصو يوم 06 فيفري 1919 فانه يحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لإختيار من يمثلهم من المسلمين، و حسب النصوص القانونية للإصلاحات السياسة الصادرة في عام 1919، فانه لا يسمح لأي جزائري، ان يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا إذا توفرت الشروط الآتية:[5]

أ- عمره لا يقل عن 25 سنة.

ب- أن يكون غير متزوج.

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.

[2] ابوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2 ، المرجع السابق، ص 270.

[3] يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا، المرجع السابق، ص 211.

[4] FERHAT Abbes ,la nuit coloniale ,ministère de la culture , Alger, 2009, p 89.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 216.

ج- لم يكن قد حكم عليه بجريمة، أو جرد من حقوقه السياسية ، أو كان قد اتهم بعمل ما ضد فرنسا.

د- أن يكون قد أقام في بلديته (الكومون) سنتين على الأقل.[1]

فقد أصدر البرلمان الفرنسي قانون 04 فيفري تحت دوافع و إلحاح من كليمانصو الذي ينص على الغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية، كما نص على منح كل جزائري حق الانتخاب و الترشح، و يفتح القانون أبضا الباب أمام بعض الجزائريين للتجنيس بالجنسية الفرنسية.[2]

و قانون 04 فيفري عبارة عن ميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين، و قد نص في فصله الأول على شروط الحصول على الجنسية الفرنسية[3]، و في الواقع كان على المواطنين تقديم طلب التجنيس و استوفاء العديد من الشروط للحصول على الجنسية ، و قد سمحت لبعض الجزائريين بالحصول على حقوق المواطن الفرنسي.[4]

كما نص قانون 04 فيفري 1919 على :

أ- إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنح للجزائريين حق الرعي في الغابات و يفرض عليهم حراستها مجانا، و غرامة جماعية إن ما حدث حريق مهما كان السبب.

ب- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية و أراضي القبائل و الأعراش الجماعية.

ج- الغاء القوانين الأهلية الزجرية في السمال والجنوب.

د- السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن احولهم الشخصية.[5]

هـ- تسوية الضرائب بين سائر السكان في الجزائر من حيث الضرائب، حيث كلن الأهالي الجزائريين يدفعون أكثر من الأوروبيين، و كان عليهم أيضا ضرائب خاصة بهم.[6]

---

[1] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2 ، المرجع السابق، ص 273.

[2] جمال قنان، دراسات و قضايا في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص 180.

[3] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 75.

[4] حسن فوزي النجار، انتصار الجزائر، الجزائر،1962، ص 34.

[5] حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، الجزائريين الامس و الغد، د.ط، دار القاهرة، مصر ،ص 38.

[6] أحمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 162.

و- حق الانتخابات و الترشح للمجالس البلدية و العمالية و المالية، و تقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس، كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون نحو 2500 فأصبحت 21000 ، كما كان في المجالس العملية ستة نواب فأصبحوا عشرة ، و في المجالس البلدية تضاعف العدد و أصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية كما كانوا ممنوعين.[1]

ز- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.[2]

ح- على أن الذي يجري عليهم هذا القانون و الذي بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة، يجب أن يحصلوا على مؤهلات معينة.[3]

كل هذه الشروط التعجيزية عبارة عن حواجز و عواقب و ضعتها فرنسا بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين و هم المسلمين.[4]

و بعد قانون 04 فيفري 1919 أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم الإدارية التي نذكر منها 06 فيفري 1919[5] و الذي يندرج و إطار الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر و ذلك بقصد ترضية الجزائريين و إظهار إعترافها بالجميل المقدم. و نص هذا القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية.[6]

و قد نص هذا المرسوم على بعض الإصلاحات الشكلية الت ترفع من حجم الكتلة الانتخابية الجزائرية في القسم الانتخابي المتعلق بالأهالي نحو 15.000 الى 425.000 منتخب يمثلون 43 من الرجال

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936)، ج1، ط2، منشورات السائحين (د.م،ن)، 2007، ص 73.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

[3] عبدالرحمان إبراهيم بن عقون، المصدر السابق، ص 73.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 216.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 356.

[6] عبدالله مقلاتي، موسوعة في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر من الاحتلال الى فاتح نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 180 .

الجزائريين من فوق سن 25 سنة لإختيار ممثليهم في المجالس البلدية بالإضافة الى انشاء هيئة أخرى لانتخاب المستشارين العامين و المندوبين الماليين تتألف من (103.145) منتخب.[1]

و بموجب قانون 06 فيفري 1919 حصل تطور عددي حيث رفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 15 الى 29 و هذا العدد يعادل لث عدد أعضاء الفرنسيين، و عليه ارتفع عدد المكلفين بانتخاب المستشارين و المندوبين الماليين لأنهم أضافوا كل المنتخبين المحليين للبلديات كاملة الصلاحيات المقاطعة و يضاف اليهم عدد المسلمين في اللجان المحلية و جماعة البلديات المختلطة و بذلك تم الانتقال من مجموع 5090 الى عدد منتخبين يقدر بحوالي 103.149 مسجل من الذكور البالغين سن الانتخاب.[2]

و مهما تعددت الرؤى و تباينت الآراء حول هذه الإصلاحات فقد اعتبرت منطلقا للنهضة السياسية الجزائرية ذلك أنها شكلت بمحتواها و بطرائق تنفيذها مواضع تمحورت حول الأنشطة السياسية لكل من النخبة الجزائرية التي كانت تحرص على التطبيق الفعلي للإصلاحات، و كان خصومها الاستعماريين يعملون على ابطالها.[3]

3- نتائج إصلاحات فيفري 1919:

أ- الإيجابيات:

رغم ان السياسة الفرنسية كانت دوما تنتهج سياسة ذر الرماد على العيون حسب جميع القوانين التي أصدرتها، غير اننا نلمس بعض محاسن هذا القانون و ذلك من خلال توسيع القسم الانتخابي الجزائري، و إلغاء الضرائب المعروفة بالضرائب العربية[4]، كما أوجدت التسوية في الضرائب الجزائرية و التي كان الأهالى يدفعون أضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوروبي

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 365.

[2] أجيرون شارل روبير ، ج2، المرجع السابق، ص 82-883.

[3] عبد الحميد زوزو الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحررية، المرجع السابق، ص90.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص 180 .

المتفرنس[1]، كما استطاعت هذه الإصلاحات توحيد القوانين الزجرية و زادت في عدد الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية.[2]

و من نتائجها أيضا توسيع دائرة الرسم الانتخابي حيث زاد عدد الناخبين من 47.000 الى425.000 في المجالس البلدية و من 5090 الى 1031.000 في المجالس العامة، كما زاد القانون عدد المسؤولين الجزائريين في باريس.[3]

كما أعطت إصلاحات قانون 04 فيفري 1919 ضمانات رسمية فيما يتعلق بمسائل عديدة إلا أنها لم تصب بالهدف ، قدمثل في المجالس المحلية و أن يكون فعالا أو مسموعا في باريس.[4]

ب- السلبيات:

إن قانون 1919 كان غير ديمقراطي في الروح و الحرف. فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين: جزائري(أهلي) و فرنسي فالأعضاء الجزائريون، رغم أنهم يمثلون الأغلبية، كانوا يمثلون ربع الأعضاء. و قد فرقت بين الرعايا الفرنسيين و بين المواطنين الفرنسيين.[5]

كما منح الجزائريين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية المشاركة في التصويت و ذلك بفرض شروط تعجيزية لو لم يتغير الوضع بالنسبة للتمثيل في المجالس البلدية حيث بقي قانون 13 جانفي 1944 ساري المفعول و قد أهملت تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس و لم تشر اليه تماما.[6]

---

[1] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 89.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر،ط1، دار الريحان،الجزائر،2002، ص 165.

[3] محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين (1947-1954) ج1، د.ط، دار الهومة، الجزائر،2010، ص 176.

[4] أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص ص: 885-886.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 275.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 217-218.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيولت 1935:

1- أصل و تعريف المشروع:

في ماي 1925 تم تعيين موريس فيوليت[1] حاكما عاما على الجزائر، و كان يعتقد أن في الإمكان دفع الجزائر نحو الاندماج بخطوات متأنية عبر ترقية التعليم و المساواة في الحقوق لصالح الأهالي، و قد لقيت أفكاره صدارة لدى حركة الشبان الجزائريين حاملي الشهادات الجامعية و ذوي الثقافة الفرنسية الذين كانوا يناضلون من أجل ادماج الجزائر في فرنسا بصورة كاملة[2]، و في سنة 1931 عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال ترأس موريس فيوليت من مجلس الشيوخ الفرنسي، أوكل إليه بدراسة الأوضاع الجزائرية العامة و تقديم اقتراحات للإصلاحات التي يجب القيام بها و إدخالها على أهالي الجزائريين، و فعلا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات عرف بمشروع بلوم فيوليت. و تقوم حجته في هذه الوثيقة على أن لفرنسا سترتكب خطأ كبيرا إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات في الوضع في الجزائر، و قد انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر و اتهمها بالظلم، و قال بانها إذا استمرت بدون تغيير فإنها ستشكل خطرا قاضيا على إمبراطورتينا الافريقية.

نشرت وسائل الاعلام مشروع فيوليت على اسماع الجزائريين و الفرنسيين على سواء، و بدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي و طالت الى سنة 1935[3]، لذا فقد وقف موقفا وسطا بين مطالب الجزائريين، و ضغط المعمرين حيث يقول:" إذا لم ننصف الجزائريين ، ونشرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساويين في الحقوق و الواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، عندئذ تخسر فرنسا الجزائريين نهائيا."

---

[1] موريس فيوليت (1870-1960) من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي حكم الجزائر من ماي(1925-1927) ووزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية و مهندس مشروع بلوم فيوليت، انظر :بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[2] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، د.ط، تر:مسعود حاج مسعود، دار الهومة،2010،ص 402.

[3] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج3، المرجع السابق، ص ص 18-19.

إن هذا النص يتضمن عنصرين أساسيين يحققان في النهاية مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، و تأكيد سلطتها على الجزائر، فهو من جهة يريد اخراج الجزائريين من الحالة الأهلية، و من جهة أخرى يضمن السيادة الفرنسية و الاستمرار في احتلال الجزائر.[1]

لكن المشروع رفض من طرف البرلمان، و ذلك بتأثير من المستوطنين الذين لا يردون مزاحمة في إمتيازاتهم خاصة إذا كانوا من الأهالي.[2]

مما دفع بالمنتخبين الجزائريين الى تشكيل لجنة كبيرة أوفدوها الى باريس في جوان 1933 لتلتمس من الحكومة تبني المشروع و لكن بعد اصدار الحاكم العام جيل كارد معارضته ذلك المطلب لم تحض تلك البعثة حتى بالاستقبال من طرف الحكومة الفرنسية.

بعدها بسنتين أعاد موريس فيوليت طرح مشروعه و كان ذلك في مارس 1935 وقد دافع عن طرحه الذي يقول أن معاناة الجزائريين ليست من الأزمة الاقتصادية فحسب بل كذلك معاناتهم من أزمة نفسية، بسبب النظام الذي يقتل شيئا فشيئا كل آفاق المجتمع الأهلي، و اقترح موريس منح الجنسية لبعض الجزائريين و هم النخبة، و صاغ المشروع في اقتراحين:[3]

الأول: منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا ينافسوا المعمرين الفرنسيين.[4]

الثاني: منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم و هم جماعة النخبة و جعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية.[5]

---

[1] بوصفصاف عبدالكريم، جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ معاصر، جامعة قسنطينة،1983،ص340.

[2] أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص ص 18-19.

[3] لمياء بوقريوة، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الانسان و المجتمع، ع 04، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 317.

[4] أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص 19.

[5] أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص19.

و عليه، مشروع بلوم فيوليت هو مشروع قانوني سمي بهذا الاسم نسبة الى موريس فيوليت و ليون بلوم[1]، زعيم الجبهة الشعبية حيث قدما هذا المشروع لمجلس الشيوخ و اشتمل هذا الأخير علي ثماني فصول و خمسين مادة ،أهم ما اقترحوه اصلاح مستوى التعليم و القيام بالإصلاح الزراعي و ضمان نفس الحقوق و الواجبات التي هي للفرنسيين لبعض السكان الجزائريين الذين يتميزون بملامح الطاعة العمياء و الولاء المطلق لفرنسا، و كذا الغاء المحاكم الردعية، و زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية.[2]

2- محتواه:

عرض وزير الدولة فيوليت مشروعه على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936 ، و ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم30ديسمبر 1936، مشتملا على ثمانية فصول و خمسين مادة[3]، و من بين الفصول نذكر:

أ- الفصل الأول:

يتاح للأهالي الجزائريين و الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية:-التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية و هذا بصورة نهائية، ما عدا تطبيق التشريع الخاص بزوال الحقوق السياسية:[4]

أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة" باش شاوش" أو برتبة فوقها، بعد أن خرجوا بشهادة حسن السيرة.

---

[1] ليون بلوم ولد في 09 أفريل 1872، سياسي فرنسي، تولى رئاسة الوزارة الجمهورية الفرنسية الثالثة مرتين، أصبح بعد الحرب العلمية الثانية آخر رئيس للحكومة الفرنسية المؤقتة، اشتراكي المذهب و أول يهودي يتولى رئاسة الوزارة في فرنسا، توفي في 30 مارس 1950.انظر: عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية، ج3 ، المرجع السابق، ص 564.

[2] أبو القاسم سعدالله، ج3، المرجع السابق، ص 18.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[4] عبدالرحمان بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 445.

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي و بكالوريا التعلم الثانوي، شهادة المدارس التطبيقية، شهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري[1] ...الخ.

ب- الفصل الثاني:

أن مجلس الإدارة جبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع من كل عمالة جزائرية كذلك تعيين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري 200 فلاح من كل سنة التي ستعقب تطبيق هذ القانون.[2]

ج- الفصل الثالث:

الأحكام المنصوص عليها في قانون 02 فيفري 1852م، في الفصلين الخامس عشر و السادس عشر، كذلك العزل الذي و قع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفضل الأول بالمادتين 6-7 و كذلك تشطيب الاسم من القوائم الأوسمة الشرفية و الوسام العسكري، تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من القوائم الانتخابية.[3]

د- الفصل الرابع:

يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع الفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927.

هـ- الفصل الخامس:

ما تضمنه هذا القانون ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم شروط الآن أو مستقبلا .

---

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 324.

[2] عبدالحميد زوزو، تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية(1914-1945)، ط.خ، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د-م-ن)، 2010 ،ص ص 103-105.

[3] عبدالرحمان بن براهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 446.

و- الفصل السادس:

ستحقق نيابة الجزائر بمجلس للأمة على حساب نائب 70.000 ناخب مرسومة اسمائهم ، أو قسم 20.000، و كلف الداخلية بتنفيذ هذا القانون.

و حسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن العدد التقريبي للناخبين الجديد سيصل بتطبيق هذا القانون الى 24046 ناخبا، أما بالنسبة لسنة 1940 فسيصل الى 30046 ناخب، اما بالنسبة لتقسيم فئات الناخبين الجدد سيكون كما هي موضحة في الجدول الآتي:[1]

المعنيون بالجنسية الفرنسية[2]	العدد
4- قدماء الضباط و ضباط الصف الذين أدوا 15 سنة من الخدمة.	2130
5- قدماء المحاربين الذي تحصلوا على ميدالية عسكرية و صليب الحرب.	6000
6- حاملي شهادة التعليم الثانوي و العالي.	4300
7- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي و المجالس العامة و رؤساء الجمعيات.	6006
8- الموظفون عن طريق المسابقات.	1714
9- القياد و قدماء الباشوات و الآغوات.	636
10- الأهالي المنتخبون بالغرفة التجارية و الفلاحية.	120
11- الأهالي الجزائريون الحاصلون على وسام الشرف.	120
12- العمال الحاصلون على وسام الشغل.	600
13- الأعضاء المعنيون من طرف مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية.	

[1] عبدالحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 469.

[2] لمياء بوقريوة، المرجع سابق، ص 327.

3- **أهدافه:**

- قمع الشعور الوطني الإسلامي و محاولة استئصال الأمة من مقوماتها السياسية و القضاء على الأحوال الشخصية الإسلامية.
- تطبيق سياسة الادماج.[1]
- حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، و هو مخطط جهنمي، حيث أنه يمكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين و المفكرين الذين يريدون أكثر من الادماج.[2]
- يهدف إلى تحويل الجزائر من أرض فرنسية على مراحل و إسقاط من 20 ألف جزائري تنتزع في كل مرة، كذا معارضة الجزائريين للجزائريين، و هكذا تنفصل شيئا فشيئا عن شمال إفريقيا و عن العالم العربي الإسلامي.[3]

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل، المرجع السابق، ص 410.

[2] محمد العربي الزبيري، ا لثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر،1984، ص 25.

[3] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2007، ص 218.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة حول المشاريع الإصلاحية.

1- المواقف من إصلاحات 1919:

أ- موقف الجزائريين:

لم يرد الجزائريون هذه الإصلاحات فقد كانوا يعتبرون الإجراءات الجديدة عقبات فرنسية أخرى في طريق التحرير، حتى جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية و الاستقلال و لكن بالتجنس و الادماج، لم يريدوا هذه الإصلاحات لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها و التي في مستوى الأمل الذي وضعوه فيه فرنسا[1]، إذ أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئا من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا و ظلت مشكلة الجنسية و المساواة كما كانت عليه سابقا[2]، و على إثر ذلك بدأ الجزائريون ينتقدون السياسة الفرنسية في الجزائر و بدأ في التكتل في أحزاب، و منظمات سياسية تحاول إعلان أهدافهم[3]، حيث فكر الشعب الجزائري في تغيير كفاحه و عزم على إيقاف أشكال العنف و تجريب أساليب سلمية[4]، بحيث لم تكن إصلاحات 1919 كافية في نظر الشبان الجزائريين الذين طالبوا لارتقاء السكان إلى صفة مواطنين في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية أو في البرلمان و كذا إلغاء السلطات الردعية و الاستثنائية القضائية.[5]

و رفض الجزائريون إصلاحات 1919 و لجأ إلى المبادئ التي أعلنها ويلسون آنذاك و قد قال السيد فرحات عباس عنه كان إصلاحا متواضعا و مهلهلا. ووجه إليه اللوم لإبقائه الجزائريين في حالة رعايا و استمرار القوانين منفصلة بالنسبة للمجموعتين الجزائرية و الفرنسية، و بناء على ذلك فإن هذا القانون لم يقدم أي حل لقضية الجنسية.[6]

---

[1] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 280.

[2] Ferhat Abbes :op,cit.p 90.

[3] ناهد إبراهيم داسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر للحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918-1939)، طبعة سامي، الجزائر،2001، ص 43.

[4] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص80.

[5] أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 891.

[6] أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص 277.

و قد قام الأمير خالد بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر فرساي 1919، يطالب فيها بمنح الشعب الجزائري المسلم حق تقرير مصيره بنفسه[1]، عرض الأمير خالد فكرة التجنيس الذي عبر عنها قانون 1919 و عارض مبدأ الادماج.

أما الاقطاعيون الجزائريون و أصحاب الأملاك الآخرون قد أظهروا قلقا من إمكانية الشغب الذي تحدثه هذه الإصلاحات بين الجزائريين و الفرنسيين.[2]

ب- موقف المعمرين:

لقد كانت إصلاحات 1919 محل نقد من المعمرين، و لذلك تعددن مواقفهم اتجاه هذه الإصلاحات، و إذا كان أغلب الجزائريين قد وجدوا هذه الإصلاحات ضئيلة جدا، فإن الكولون قد وجودها شيئا عظيما لا طاقة لهم بقبوله، و الحق أنهم قد عارضوا هذا التشريع الجديد قبل ميلاده و قد سخروا لمهاجمته صحافتهم و نوابهم و غير ذلك من وسائل الضغط، كما أنهم أنذروا بأن ذلك التشريع قد يقود إلى حرب أهلية بين المجموعتين الجزائرية و الفرنسية، و قد رفض الكولون هذه الإصلاحات لأنها كانت في نظرهم خطيرة و وخيمة العواقب.[3]

فقد أدى موقف المستوطنين إلى التقليل من هذا القانون في الجزائر الذي تمثل في المعارضة، و كذلك سارع رؤساء البلديات المحلية من المستوطنين بعقد اجتماع في 1919 معلنين رفضهم الصريح للقانون قائلين: إن رؤساء الجزائر يرون أن الحكومة الفرنسية استغلت فرصة اندلاع الحرب و غياب كبار المسؤولين الفرنسيين خارج البلاد و في الوقت الذي لم تتمكن فيه الصحافة من اعتراض بحرية و أصدرت هذا القانون يعارض فرنسا.[4]

---

[1] يوسف مناصرية، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2013، ص 53.

[2] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية،ج2، المرجع السابق، ص 278.

[3] نفسه، ص-ص: 277-280.

[4] ناهد إبراهيم داسوقي، المرجع السابق، ص 106.

كما وقف المعمرون بصفة خاصة ضد قانون فبراير 1919، بحيث كانوا يرون فيه ضعف الحكومة أمام القومية العربية، فازدادت الانتقادات لذلك، فقد سمح منح حق الانتخاب حسب المعمرين بخلق حركة قومية إسلامية.[1]

استطاعت إصلاحات عام 1919 احداث تغييرات على الساحة السياسية الجزائرية، كزيادة عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية و الغاء القوانين الزجرية. لكن هذه التغيرات لم تحقق شيئا فعارض المعمرون الأوربيون هذا القانون، و نتيجة لذلك ألغيت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي و أعيدت أحكام الأنديجينا.[2]

قامت فرنسا بدور الحكم بين الجزائريين و المعمرين ببعض الإصلاحات بحيث لم تستجب إلى رغبة الشبان الجزائريين في الدخول إلى المدينة الفرنسية، فكانت أول خيبة مني بها أنصار المواطنة الفرنسية و حق الجزائريين في التمتع بها.[3]

و عليه و قد أثار المستعمرون ضجة واسعة حول هذه القوانين و صورها بصورة مرعبة.[4]

و لقد أقام المستوطنون ضجة كبرى بالاحتجاجات و الاستنكارات لقانون 4 فيفري، حيث اجتمعت "اتحادية رؤساء البلديات" التي كانت لها يد في تثبيت الاستغلال للجزائريين.[5]

و عليه فقد لقي هذا القانون أشد الاحتجاجات[6]، الإصلاحات المعلنة كانت بالنسبة لهم ذر للرماد في العيون لذا أعلنوا موقفهم الرافض لهذه المشاريع، و ذلك بسبب الامتيازات التي كانت في حوزتهم و الحكومة الفرنسية لا تستطيع شيئا.[7]

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919-1939)، تر:محمد بن بار،ج2، د.ط، شركة الأمة، الجزائر،2011، ص62.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 164.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د.ط، تر: نجيب عياد، صلاح مثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 112.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 90.

[5] عبدالرحمن بن إبراهيم بن عقون، المصدر السابق، ص90.

[6] أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص440.

[7] أجيرون شارل روبير ، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص862-863.

ج- موقف الصحافة الجزائرية:

ظهرت الصحافة الوطنية نشطة في مطلع القرن العشرين، لعبت دورا رائدا في رفع الوعي الفكري و السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع الجزائري، كان ظهور الصحافة الوطنية بداية لعهد المقاومة الفكرية الأوروبية للاستعمار الفرنسي[1]، و أطلقت فرنسا على هذا الشكل من النضال التعصب و لكن بطرق صامتة و التي حاول الشعب الجزائري أن يؤنسها لإسماع صوتها و المطالبة بحقوقه و جهوده في هذا المجال، لذا يستحق أن يطلق عليها بحق و عن جدارة صفة الملحمة في هذا السبيل إلى أن نجعل من الصحافة الوطنية حقيقة ثابتة و أمرا واقعا.[2]

قد نشطت الصحافة الوطنية الإصلاحية بتعدد عناوين الصحف و الجرائد و كانت الوسيلة الإعلامية الرئيسية في الاعلام الجزائري للوقوف أمام الحملات الإعلامية الفرنسية[3]، نتيجة للحرية النسبية التي أصبح يتمتع بها الجزائريون بعد الحرب العالمية الأولى فظلت النخبة آنذاك سواء منها الليبرالية أو المحافظة إعطاء للصحافة لكونها واسعة الانتشار، فتأسس بذلك ما يقل عن 25 جريدة في الفترة الممتدة ما بين 1919-1930م.[4]

و أثارت قوانين فبراير على غرار قوانين التي حاولت إدراج بعض الإصلاحات ضمن القانون الاستعماري اعتراضات و احتجاجات شديدة في الجزائر، و أجمعت كل الصحف على القول الجزائر يتهددها الخطر أو على الأصح أصبحت هيمنة الأوروبيين في خطر[5]. و من بين هذه الصحف نذكر على سبيل المثال صحيفة Republication من قسنطينة التي تنبأت بحركة تجنيس واسعة و بالاستحواذ على البلديات و باندلاع حرب أهلية[6]، إلا أن صحيفة le message à l'Algérie نددت بمستقلي القانون و كتبت أيضا أنه لابد من الوقوف ضد هذا القانون الذي سيمهد للفوضى و

[1] البعة فاطمة الزهراء، بوبكر رزيقة، المرجع السابق ، ص 66.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

[3] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص76.

[4] أحمد صاري، المرجع السابق، ص 116.

[5] اجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 440.

[6] اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا، المرجع السابق، ص 87.

الاضطرابات أما بالنسبة لصحيفة L'écho d'Algérie فقد احتجت على الحكومة الفرنسية و كانت تعتبر أن الجزائر فرنسية، و في أفريل 1919 كنفدرالية جديدة للمزارعين للاحتجاج على الإصلاحات الممنوحة للأهالي، أما صحيفة الإقدام[1]، فقد عبرت عن موقفها اتجاه هذه الإصلاحات بما يلي: "إن الحرب مستمرة"، ثم أردفت: "حقا أن هذه الإصلاحات تمثل خطرة إلى الأمام بالنسبة لقضية الأهالي"، و على مستوى الرابطة الوهرانية لحقوق الانسان بحيث جاء فيها انها لم يتم إلغاء المحاكم الاستثنائية كما تم تخفيض عدد الأهالي في المجالس المستوطنة.[2]

د- موقف الأمير خالد:

الأمير خالد هو أول جزائري بدأ الكفاح السياسي المنظم بعد الحرب العالمية الأولى خاصة و أنه كان نشطا و ظاهرا في المجالس الجزائرية و المؤتمرات مما جعله يحظى بشعبية كبيرة داخل البلاد[3]، كانت حركته السياسية استمرار لحركة الشبان الجزائريين منعطفا للانبعاث السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين ، فازدهرت حركته السياسية و ذلك إثر احداث شهدتها هذه السنة وهي:

- إنعقاد مؤتمر الصلح في باريس 1919 و التي حضرها الرئيس الأمريكي ويلسون.
- صدور قانون 04 فبراير 1919 الخاص بالتجنيس و الذي جاء يسهل عملية التجنيس في يد القضاء لا الإدارة.
- انتخابات مجلس بلديات الجزائر العاصمة في نوفمبر 1919.[4]

نتيجة لهذه الأحداث قام الأمير خالد بتقديم عريضة الى الرئيس الأمريكي ويلسون[5]، أثناء انعقاد مؤتمر فرساي سنة 1919 يطلب فيها بمنح الشعب الجزائري المسلم حق تقرير مصيره بنفسه.[6]

---

[1] جريدة الإقدام: تعتبر أول صحيفة جزائرية تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر بشجاعة و تستنكر أسلوبها و لذلك حظيت بشخصية كبيرة، فقد أصدرها الأمير خالد، بحيث كتب فيها عدة مقالات موضحا فيها أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل الإطار غير إطارهم الخاص، أنظر: البعة فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 70.

[2] اجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون و فرنسا، المرجع السابق، ص 870.

[3] ناهد إبراهيم داسوقي، المرجع السابق، ص 110.

[4] أبوالقاسم سعدالله، أبحاث و آراء ، ج2، المرجع السابق، ص-ص: 52-58.

[5] أنظر الملحق(02) المتضمن مطالب الأمير خالد الى الرئيس الأمريكي ويلسون سنة1919.

[6] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 45.

و لقد كشفت هذه العريضة عن إطلاع الأمير خالد عن واقع الشعب الجزائري و مشاركته تطلعاته و أيضا اضطلاعه على الاحداث السياسية العالمية خاصة ما ارتبط منها بتقرير الشعوب المستضعفة لمصيرها، فاستغل عرض ويلسون للمبادىء الأربعة عشر لطرح القضية الجزائرية في اكبر محفل دولي للصلح و السلام العلميين المنعقد في باريس 1919،حيث ناشد ويلسون للعمل على تطبيق مبادئه و خاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها لتمكين الشعب الجزائري من التخلص من نير الاستعمار، لأنه حان الأوان للعتريف بالمطالب المشروعة للجزائريين و الاحتكام للشرعية الدولية. و حق تقرير المصير تحت وصاية عصبة الأمم، و أنهى الأمير عريضته بالإشادة بمبادىء ويلسون.[1]

كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الخبار و التي وجهها للحكومة الفرنسية عرض فيه فكرة التجنيس ، كما عبر عنها قانون 1919 و عارض أيضا مبدأ الاندماج الذي كان ينادي به أعضاء النخبة و الذي أعطته الإصلاحات الجديدة بعض التسهيلات.[2]

ثم تسلم 1921 سياسة إدارة جريدة الإقدام التي أصبحت منذ عام 1920 ناطقة بلسان الحركة الوطنية الناشئة كما أصبح الأمير خالد ناطقا باسمها و كانت تصدر بلغتين العربية و الفرنسية و تهدف الى تحسين أوضاع المسلمين[3]، و التي أصبحت منبارا للتعبير عن مطالب الشعب ووسيلة لتنمية وعيه و هي أحد الأهداف الكبرى التي سهر الأمير خالد من أجل تحقيقها.[4]

و في جانفي 1922 أسس الأمير خلد جمعية دعاها الإخوة الجزائريين كان هدفها بحث تحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية و المادية و المعنوية، كما ستقوم بالدفاع عنهم و التنديد بالمظالم المسلطة عليهم و فضحها و سجل لمطالبهم و شكاويهم، فالصحيفة ستكون بمثابة ريح قوية تحمل في طياتها معاني الحكمة و سداد الرأي[5] و كذلك من أهداف الصحيفة:

-ادماج الجزائريين بدون شرط.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 336.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 278.

[3] صالح فركوس، ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص 235.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص 120.

[5] نفسه، ص 121.

-الغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.

-المساواة أمام القانون.

-تحقيق التمثيل النيابي للجزائر غير المجنسين.

مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الألقاب و الترقيات و الوظائف.

حرية الصحافة و الجمعيات.

تطبيق فصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي.

-عضو عام.

-تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية لفائدة المسلمين.

- الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول الى فرنسا.[1]

إن نشاط الأمير خالد السياسي كان قصير المدى و هذا البرنامج الذي وضعه بالرغم من بساطته و اعتداله، الا انه احدث ضجة صاخبة في أوساط المعمرين الذين قاموا ضده.[2] ففي شهر فيفري 1923 ركزت صحافة الدوائر الاستعمارية على اتهام الأمير خالد بالعمالة لموسكو و لقب بالأمير الأحمر و من هنا بدأت الحملة ضد الأمير من أجل أن يتخلى عن مواقفه وينسحب من الميدان[3] . لقد نفي الأمير خالد من الجزائر في شهر جوان 1923 بتهمة معاداة الحكومة الفرنسية و نشر البلبلة في أوساط المسلمين و إثارتهم على الإدارة الفرنسية[4]. و لكن ذلك لم يمنع الأمير خالد من الاستمرار في آدائه النضالي بعد سمح له الرئيس الفرنسي هيريو بالدخول الى باريس خلال شهر ماي 1921 ، كتب رسالته المشهورة التي بعث بها الى الرئيس الفرنسي، و التي لخص فيها مطالب الجزائريين الأساسية و التي جاءت فيها ما يأتي:

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 96.

[2] Farhat Abbas, op,cit, p 91.

[3] خضراوي هشام، الإصلاحات الفرنسية و انعكاساتها على الجزائر بين (1919-1939)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، 2016/2015، بسكرة، ص 39.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 59.

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.

2- إلغاء القوانين و الإجراءات الاستثنائية و المحاكم الزجرية و المحاكم الاستثنائية.

3- نفس الحقوق و الواجبات مع الفرنسيين فيما يخص الخدمة الوطنية.

4- إمكانية انضمام المواطنين الى جميع الرتب المدنية و العسكرية بدون استثناء.[1]

5- حرية التعليم.

6- حرية الصحافة و تكوين الجمعيات.[2]

7- العفو الشامل.

8- الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كل الفئات بالسفر الى فرنسا.

9- تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة.[3]

و لقد اختلف المؤرخون الفرنسيون خاصة في تحديد اتجاه حركة الأمير خالد و قال بعضهم انه كان يقوم بحملة لصالح استقلال الجزائر، و صنفه بعضهم في صف المنادين بالاندماج، و قال بعضهم أنه كان من أنصار حق تقرير مصير الشعوب.

و مهما اختلفت القوال في تحديد اتجاه الأمير خالد، فإن العريضة التي وجهها الى الرئيس الأمريكي، قد أثبتت أن الأمير كان في بدايته ثوريا، و بقي ثوريا، غير أنه لم يسر على نفس النهج الأول.

و على أية حال فإن الأمير كانت له مواقف انفصالية استقلالية أخذها عنه حزب نجم شمال إفريقيا، كما أخذت عنه النخبة الجزائرية أفكاره التي كان يدعو فيها للمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين.[4]

[1] البعة فاطمة الزهراء، بوبكر رزيقة، المرجع السابق، ص 74.

[2] Farhat Abbas ; Op,cit, p 90.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 137.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 64.

2- المواقف من مشروع بلوم فيوليت 1935 :

كان الحاكم العام فيوليت و رغم فشله امام مجلس الشيوخ مازال يأمل في انجاز مشاريعه بفضل نجاح الجبهة الشعبية، كما ظل مقتنعا دوما بضرورة ادخال الجزائريين في الامة الفرنسية، و كان يعول على الدعم الذي وعده إياه ليون بلوم، و كان التحاق الشيوعيين و حماسة المسلمين يبدوان خيرا، و أما الاستعماريين في باريس الذين لم يكن بعضهم يجهل تنامي النزعة القومية العربية في الشرق الأوسط، فكانوا منقسمين على أنفسهم، فإذا كانت أغلبية الجمعيات الاستعمارية تحذر الجبهة الشعبية من مغبة الإقدام على الإصلاحات السياسية التي و ان كانت تطالب بها الأقليات فإن الاخرين كانوا يدعون الى انتهاج سياسة لبيرالية أكثر[1]. أما عن المواقف داخل الجزائر إزاء المشروع تمثل في اتجاهات مختلفة من النخبة و الشيوعيين و المستوطنون و الجمعية الإسلامية و حزب الشعب.[2]

أ- موقف النخبة و الشيوعيين:

أ-1- النخبة:

رأت النخبة ان المشروع فيه خلاص الجزائر من الحالة الأهلية و الأنديجينا ، و رفضه نجم شمال افريقيا [3]كليا لأنه يعطي حق الانتخاب ل 25.000 بورجوازي، و يترك في الجهل و الشقاء ستة ملايين فلاح و يلحق نهائيا بفرنسا، و اعتبرها مصالي الحاج[4] أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير[5]، و يقول أيضا" الشعب الجزائري يرفض مشروع فيوليت لأن هذا المشروع

---

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 497.

[2] أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 778.

[3] نجم شمال افريقيا: تأسس في 15 ماي 1926، أثناء أول اجتماع له بنهج بروطاني، حيث اختير فيه إسم نجم شمال للحزب، و عقد أول اجتماع عمومي له في 163 نهج المستشفى ، و في 2 جويلية عقد اجتماع عام للأعضاء بقاعة النقابة نهج قرانج أوبل، و فيه تأسست اللجنة المركزية للحزب. أنظر: خليدة بلقرع، المرجع السابق، ص 47.

[4] مصالي الحاج: ولد سنة 1898م، بتلمسان من عائلة بسيطة، زاول أثناء شبابه بعض الأعمال في مصانع باريس، و بدأ نشاطه خلال النقابات و اكتسب في هذه الفترة تجربة العمل السياسي، ثم انظم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، و في عام 1926م، أسس حزب نجم شمال افريقيا مع مجموعة من رفاقه، توفي سنة 1947م بفرنسا. أنظر: مفدي زيدي، موسوعة التاريخ العربي الحديث و المعاصر، دار الأسامة، الأردن، 2004، ص 218.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص-ص: 380-381.

لا يستجيب لطموحاته الحقيقية انه يرمي لإدماجنا في الفرنسيين و اعطائنا جنسية جديدة و كأن جنسيتنا غير موجودة و كأنهم لا يعرفون أننا شعب له دينه و لغته و كتاباته و آدابه، وان من حقنا ان نفتخر بأصلنا و بديننا و بعقيدتنا و أنه لا حاجة لنا على الإطلاق بشخصية أخرى فهي عندنا.[1]

و قد أيده فرحات عباس[2]، لأنه يرد الإدماج، و رفض التجنيس الفردي، فهذا القانون في نظره يسمح للجزائريين الارتباط بفرنسا بطريقة سلمية و بسيطة كمجموعة مسلمة في العائلة الفرنسية الكبيرة، و أنه يجب انقاذ الشعب الجزائري بأنه وسيلة و لو كانت بسيطة.[3]

و تحفظ منه العلماء، و لم يرفضوه صراحة، مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية الى أيام خيبة الأمل من المشروع، على حد تعبير شارل اندري جوليان بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من التمتع بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، و "عبرت عن ذلك التحفظ مجلة الشهاب في عدة مقالات، و صفته بأنه، ليس من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة الى السعادة المنشودة...." ذلك قبل ان يظهر الموقف الرافض النهائي عامي 1937 و 1938، كما عبرت عنه مجلة الشهاب و البصائر في عدة مقالات ورد في احداها:" أن المسامين لا يمكنهم مقايضة دينهم بكل أموال الدنيا، و من باب أولى بالحقوق التافهة التي يعدهم بها مشروع بلوم فيوليت.[4]

أ-2- الشيوعيين:

تلقى الاشتراكيون المشروع بارتياح كبير، والدي سجل تقدما كبيرا للنظام الانتخابي مبينين أنه يمثل في الواقع خطوة الى الأمام يقدرها جميع الديمقراطيين الجزائريين و بإمكان المسلمون في المستقبل أن يملكون

[1] محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني في الجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي، ط3، منشورات تالة، الجزائر، 2010، ص 51.

[2] ولد في 24 أكتوبر 1899 بجيجل، كان من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، عمل صحبة الأمير خالد، ألف كتاب الشباب الجزائري، تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة و الطب بالجزائر عام 1935، للمزيد أنظر: علي تباليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009، ص-ص: 4-5.

[3] محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 51.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 381.

نفس الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الفرنسيون و يخضعون الى نفس الواجبات[1]، و قد حاولوا أن يبينوا مزايا هذا المشروع في أنه خطوة في سبيل تحرر الشعب الجزائري، و قد لاحظ أن هذا المشروع لا يعطي الجزائريون كل ما يريدونه من حقوق إلا انه أفضل من حقوق كاذبة تمنح إلى مليون مسلم و لا تحدث أي نتيجة في حياتهم السياسية و الاجتماعية أو أي تغيير حسن[2] و كان التأييد التلم للقوى الشيوعية في كل من باريس و الجزائر ففي عام 1936 كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعي الجزائري و الحزب الشيوعي الفرنسي حول وجود الجزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسي و ايجاد مجتمع المصالح.[3]

ب- موقف الكولون:

لقد كان الرفض لهذا المشروع الذي يقضي على نظرية التفوق العنصري إذا قدر له النجاح وقد تمثل رد فعلهم في عقد مؤتمر خلال عام 1936 ضم ثلاث مئة من القادة الاستعماريين من جميع انحاء الجزائر و على رأسهم حاكم قسنطينة ووهران و الجزائر، و قد عقد هذا الاجتماع من أجل التصويت على المشروع و كانت النتيجة 298و2 ضد المشروع، أي رفضه بالإجماع وكانت وجعة نظر المستوطنين ان المشروع يؤدي الى تمتين المجتمع الجزائري و فيه محاباة لفئة أخرى[4]. و قد اعتبره اعلامهم "مؤامرة على الجزائر، و رفضوه لأنه قد يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر "و امتيازاتهم الكبيرة فيها و هيمنتهم المطلقة على أوضاعها. و شنوا حملة شرسة على المشروع، تمثلت اهما في اجتماع شيوخ البلديات إقليم وهران يوم 05 يناير 1937 ة إعلانهم رفض المشروع، تم اجتماع 300 شيخ بلدية بالعصمة يوم15 من الشهر نفسه، عبروا فيه عن رفضهم للمشروع بالإجماع، و أرسلوا وفدا إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية و اجبارها التخلي عنه.

---

[1] شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير للقوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، د.ط، تر: المنجي سليم و آخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 328.

[2] حياة هدوش، مشروع بلوم فيوليت و موقف الحركة الوطنية منه (1930-1936)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، 2014/2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 64.

[3] ناهد إبراهيم داسوقي، المرجع السابق، ص 223.

[4] نفسه، ص 221.

كما هدد رؤساء 400 بلدية في فبراير 1937 بتقديم استقالتهم الجماعية، كما تحدثت صحافة المستوطنين في 08 مارس الموالي عن استقالة 250 شيخ بلدية.[1]

ذكرت جريدة لوطان (Le Temps) الباريسية في 11 مارس أن عدد المستقيلين 321 شيخ بلدية، و تمادى المستوطنون في ثورتهم و تصعيدهم ضد المشروع.[2]

و كل هذا لم يتراجع فيوليت عن مشروعه رغم موقف المستوطنين و خطب امام البرلمان الفرنسي قائلا:" انتم تعرفون اني دائم الدفاع عن حقوق الفرنسيين و عن الاستعمار الفرنسي و تعرفون ان فقدان الجزائر سيكون ضربة موجعة لفرنسا و مجدها في هذا المجال لن توجد لا الجزائر و لا افريقيا فرنسية[3]. و رغم ذلك لم يكن المستوطنون عن معارضة المشروع و قاد حركة المعارضة حاكم قسنطيني و أخذت معارضته أسلوب الدعاية فهو يمتدح اعمال الفرنسيين في الجزائر و يشير الى الإدماج بين الوطنيين و الفرنسيين أمر مرغوب فيه، و لكنه أشار الى أن فرض السيادة الفرنسية التامة في حاجة الى فترة طويلة نظرا لعدم توفر المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين.[4]

ج- موقف جمعية العلماء المسلمين :

كان هناك تخوف في البداية من الغرض من وراء المشروع لدى بعض رجال الجمعية، إذ ذكر البشير الإبراهيمي، في مقال نشره في جريدة الشهاب بعنوان " يوم الجزائر" في جويلية 1936... مشروع موريس فيوليت و صاحبه من أبرز المنشغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية، و قد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة و قد أفرغه في قالب لفظي ينطوي على معاني غامضة و يحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات و التفسيرات، و منها ما يعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات، و مثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق مثار للأشكال و للعسر و قد تكون

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص-ص: 381-382.

[2] نفسه، ص 382.

[3] ناهد إبراهيم داسوقي، المرجع السابق، ص 221.

[4] نفسه، ص-ص: 222-223.

من الحكمة في وضع برنامج هذا يبني عليه مصير أمة كاملة أن تكون معانيه من مقربة من افهام العامة خصوصا اذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييدها..."[1]

و في اجتماع 28 جانفي 1937 بقسنطينة ظهر جليا موقف جمعية العلماء المسلمين و اتضح ذلك من خلال البرقية التي ارسلوها الى رئيس الحكومة الفرنسية و الحاكم العام معبرين على موافقتهم و اعترافهم بالمشروع مبررين موقفهم بحمايته لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، و تأسفوا لعدم اشتماله إلا على الأقلية من الجزائريين.[2]

و عليه، فإن العلماء لم يتخذوا موقفا واضحا، بل وقفوا موقف متحفظ منه.[3]

و علقت الشهاب أن الآراء حوله انقسمت ما بين محبذ و منكر له فمن المسلمين من كان يرى عدم الكفاية لأنها ادماج كمية ضئيلة من المسلمين ضد كتلة الناخبين الفرنسيين لا تغير نتيجة الانتخاب و منهم من يراه أنه غير ديمقراطي فهو يمنح حق الانتخاب لطائفة معينة أكثرها من رجال الإدارة و الحكومة، و يترك بقية الشعب محروما من الانتخاب و منه من يرى أنه يزيد الانقسام و يكثر الشقاق فتصبح البلاد مكونة من فرنسيين و متجنسين مرتدين، و من متجنسين محافظين على الشخصية الإسلامية و من أهالي غير متجنسين ليس لهم أي حق في الانتخاب.[4]

و عند المقارنة بين ما جاء به برنامج العلماء المقدم الى المؤتمر الإسلامي و ما قدمه فيوليت للبرلمان الفرنسي ، يتضح لنا مدى الفروق الموجودة بينهما.

---

[1] البشير الابراهيمي، "يوم الجزائر"، الشهاب، ج5، ع 12، جويلية 1937م، ص205.

[2] خليدة بلقرع، مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و معارضة المعمرين (1891-1947)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، 2018/2017، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص 46.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 19.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، دار البعث، (د.س.ن)، ص 343.

فبرنامج العلماء كان يستهدف منح الحقوق السياسية و المدنية لكل الجزائريين مع المحافظة على الذاتية الإسلامية، بينما يقضي مشروع بلوم فيوليت بعدم المساواة بين الجزائر و الفرنسيين و لا بين طبقات الجزائريين أنفسهم، كما يهدف الى ذوبان العنصر العربي الإسلامي في المجتمع الفرنسي.[1]

د- موقف حزب الشعب:

كان النجم الحزب الوطني الوحيد الذي عارض بشدة المشروع، و رأى انه يهدف الى تمزيق المجتمع الإسلامي بخلق اقلية متميزة عن الآخرين، و قد هاجمته جريدة الأمة الناطق الرسمي بلسان النجم و هو فكرة قبل إعلانه في 1931.

فجاء في احدى مقالاتها تقول للشعب بان سياسة الإدماج و التخلي عن الأحوال الشخصية يشكلان خطرا كبيرا، إذ في حالة و قوعها نضيع جنسيتنا و كرامتنا و كل أمل في استعادة حريتنا، و تكون النتيجة حين ذاك الانتحار، أننا ضد هذه السياسة و نقف بكل قوانا ضدها).[2]

لذا فقد عارضهم معارضة مطلقة لأنه يتناقض مع مبادئها الثورية و الاستغلالية و بهذا الصدد صرح مصالي الحاج قائلا: "لا يمكن لسياسة الإدماج أن تحقق، فهي مرفوضة عقلا و عدالة و تاريخا، و الحل الوحيد هو تحرير شمال إفريقيا تحريرا كاملا... إننا نعلنها صراحة بأننا نرغب و نأمل في رؤية هذا التحرير يتحقق بالمساعدة لفرنسا مع الأخذ بعين لاعتبار المصالح المشتركة".[3]

أي أن مصالي الحاج رفض المشروع وقال أيضا: "إن المشروع ضد الديمقراطية، و يتجاهل التاريخ، و يعزز الاستعمار بزيادة عبيده الى 20.000...، و مشروع بلوم فيوليت ليس بالحل، و ليس بداية إصلاحات جديدة إنه الفتنة و التقسيم، بين طبقة مزدوجة الامتياز و أخرى مزدوجة الحرمان." كما اعتبروه أداة استعمارية لتقسيم الجزائر، و فصل النخبة عن العامة، ففي اجتماع 24 أكتوبر 1936،

[1] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، المرجع السابق، ص 260.

[2] احمد الخطيب، المرجع السابق، ص 192.

[3] حياة هدوش، المرجع السابق، ص 68.

حذر الشعب من الخطر الذي يمثله المشروع كما بقي حزب الشعب وفيا بمبادىء نجم شمال افريقيا المتمثلة في محاربة الإدماج و النضال من أجل التحقيق و الاستقلال.[1]

و قد ظل المشروع بين المد و الجزر على طاولة الإدارة الفرنسية، و التصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلا أن أقبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين سنة 1939.[2]

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص-ص: 331-332.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 382.

الخاتمة

الخاتمة:

و من خلال دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية في المجال الإداري بالجزائر (1870-1939م) توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- شهد التنظيم الإداري في الجزائر منذ عام 1870م تحولا كبيرا عقب سقوط الامبراطوية الثانية و قيام الجمهورية الثالثة، حيث أفلح المستوطنون في دفع الحكومة الفرنسية إلى إلغاء الحكم العسكري بالجزائر، و استبداله بالحكم المدني، مما مكن المستوطنين من السيطرة على دواليب الإدارة في الجزائر المستعمرة.

2- لم يكن هدف فرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات مختلطة و كاملة الصلاحيات و الأهلية، سوى تعبئة الجزائر و إعدادها للإندماج في الوطن الأم فرنسا.

3- كان تطبيق قانون كريميو و الأهالي من أقصى السياسات الردعية بحق المسلمين الجزائريين من خلال حرمانهم من أبسط الحقوق التي تكلفها القيم الإنسانية.

4- إن الغضب و التذمر خلال عام 1871م في معظم أنحاء الجزائر كانت البلاد تعيش في أزمة بصراعها ضد الاستعمار، و جاءت مقاومة المقراني و الحداد كقمة لهذا الغضب و التذمر، ففجرت الثورة بصورة عنيفة هزت الإدارة الاستعمارية.

5- إن الجزائر عرفت مطلع القرن 20م أوضاع جد مزرية، خاصة الجانب الإداري، كنتيجة للسياسة الفرنسية المطبقة في المجتمع الجزائري، حيث كان الهدف الوحيد للاحتلال هو الاستيلاء على الأراضي الجزائرية، و من أجل تسهيل هذه المهمة، قامت فرنسا بإصدار عدة تشريعات و قوانين إدارية أبرزها منشور جونار و التجنيد الاجباري.

6- واصل جونار سياسته ضد الأهالي الجزائريين من خلال إصداره منشور جونار 1906م، و قيامه بإجراءات اضطهادية ضدهم، و هذا كرد فعل على ثورة عين بسام.

7- تاييد جونار فكرة التجنيد الاجباري التي سعت من خلالها الإدارة الفرنسية تجنيد الشباب الجزائريين لخدمته تحت راية العلم الفرنسي، ورأى بأنه لا توجد أي صعوبات لتطبيقها في الجزائر.

8- لقد كانت الغاية تبرر الوسيلة، أو الدافع الأساسي لكل عمل يقوم به الانسان فردا أو جماعة، ومن ذلك فكرة تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، ولتحقيق ذلك أولت

السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا لهذا القانون لذلك قامت بدراسات جادة وفعلية في كل ما يخص التجنيد، وقامت بمجموعة من التدابير والإجراءات كدراسة الشروط التجنيد و مدته وحالات الاعفاء والتأجيل و الاستبدال.

9- إن سياسة شارل جونار في الجزائر أدت إلى ردود فعل وطنية، مثلتها النخبة الوطنية التي وقفت في وجه سياستهم و مخططاتهم الاستعمارية من خلال معارضتها للمشاريع الاستعمارية.

10- ولقد عبر الجزائريون عن رفضهم الشديد لمشروع التجنيد الاجباري بمختلف ردود الفعل والتي تمثلت في الهجرة والثورة الشعبية مثل: ثورتي بني شقران 1914 والاوراس 1916.

11- قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإصلاحات فيفري 1919 كمحاولة لرد الجميل للجزائريين خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى وهذا من أجل اسكات المطالبين بالمساواة و الاستقلال في هذه الفترة، بحيث تعتبر هذه الإصلاحات هزلية وشكلية لم تكن في المستوى المنتظر من طرف الجزائريين.

12- لم تكن نية صاحب مشروع بلوم فيوليت ولا المشروع في حد ذاته يخدم الشعب الجزائري بقدر ما كان مؤامرة سياسية إجتماعية لتقسيمه و فصله عن هويته و دمجه في مجتمع غريب عنه.

13- تعددت و تنوعت المواقف و الردود من الإصلاحات، حيث رفض الجزائريون هذه الإصلاحات و عبروا عن رفضهم عن طري ق الصحف و حركة الأمير خالد الذي انتهج فيها أسلوب المواجهة السياسية ضد الإدارة الاستعمارية و هذا ما أدى في طبيعة الحال إلى انهاء الحركة و هي في بداية نشاطها.

14- وجد مشروع بلوم فيوليت صدى كبيرا في أوساط تيارات الحركة الوطنية خلال فترة حكم الجبهة الشعبية فتعددت الآراء و المواقف منه بين مؤيد و معارض و متحفظ، و هذا ما ظهر جليا مع موقف النخبة و الشيوعيين، إضافة إلى جمعية العلماء المسلمين و كذا الكولون و حزب الشعب الجزائري.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01:

نداء كريميو إلى سكان الجزائر :

الحمد لله وحده :

إعلام من الحكومة القائمة بالدفاع كافة سكان الأقاليم الجزائرية ، لا يخفى على من له عقل سليم و رأي مستقيم أن مقصود الدولة الجمهورية مرغوب بها هو إيصال النفع لعموم الناس و جلب الراحة و الهناء مع استقامة أحوالهم ، لذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية و السياسة الجارية بما هوا أحسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور إلا لقصد المفاسد أو إزالتها ، وقد تقرر لدى الدولة و علم أن أصل كل خير مبني على احترام الناس و المحافظة عليهم في جميع أمور الدينية و الدنيوية ، و ربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة و يظنها غير مفيدة ، فإن العاقل لو يحصل تأمل حق التأمل فيها بينما و بين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما ، فإن الدولة الجمهورية الفرنسية لا تزال جادة في حسن سيرتها ومعاملتها مع المسلمين بأكثر مما صدر من الإحسان من الدول السابقة ، و هذه الدولة لا تنسى على مر الزمن خصال المسلمين الحميدة و مفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عساكرنا ، وبذل نفوسهم في نصرة جنسنا و قتال عدونا ، وقد كان السلطان نابليون وعد المسلمين فيمامضى بتمليكالأراضي التي يستغلونها بالحراثة و غيرها و لم يحصل منه تنجيز ، فهذه الدولة ستهبها لهم هبة منجزة و تملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غير معارض لهم و يتوارثونها توارث الأملاك والأموال .

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871 ، وبأمر سعادة السيد كريميو وزير الشريعة ورئيس جماعة المنتخبين للنظر في شؤون الدولة الجمهورية ، و مختوم سعادة السيد شارل دوبوزي و إلى الجزائر و أقاليمها[1].

يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص-ص: 337-338.

ملحق رقم 02: رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون 1919.

الأرض الافريقية منذ 35 سنة ، لم تأت لتدمير جنسية شعب ، ولكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى ، انها أبدلت السلطة التركية بحكم أكثر لينا وعدلا وتنويرا ... »

انا كنا نترقع ان نعيش في سلم جنبا الى جنب وبالاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة .

ولكن تبين لنا فيما بعد — ويا للأسف — أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف ، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المزعومين تدريجيا ، كما فعل الرومان قبلهم ، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة واغنى المناطق . وهم الى يومنا هذا مستمرون على انشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي ، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام » .

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمئات الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل في سبيل المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين . وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبر الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك .

والى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فان البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الادارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرف الادارة الفرنسية نفسها . ولا حاجة الى الاضافة الى أنه ليس لأولئك الأعضاء سلطة .

والادارة الفرنسية تغتنم كل فرصة ، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا ، بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين . وفي تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة اشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات المهينة لروح الدينية عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 5 يولية 1830 وقانون 1851 .

وقد أنقل كاهل الانسان الأهلي مدة 89 سنة باحمال الضرائب : ضرائب فرنسية وضرائب عربية كانت موجودة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

واذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فاننا نرى بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم . كما أن توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة . وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر . وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوروبية . وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان ، وفقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطريق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد ابراهيم (عليه السلام) ، وخلاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأشد فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان الى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم . وان من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة في 29 مارس 1902 ، و 30 ديسمبر 1902 . فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات (3) . (التسيطر موجود في الأصل) .

ولكي لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارناF. Marneur المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشيلCh. Michel المستشار العام وشيخ بلدية تبسة . فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 5 يولية 1830 وقانون 1851 .

وقد أثقل كاهل الانسان الأهلي مدة 89 سنة باحمال الضرائب : ضرائب فرنسية وضرائب عربية كانت موجودة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

واذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فاننا نرى بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم . كما أن توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة . وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر . وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوربية . وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان ، وفقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق ومواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند مؤلاء بالقرب وبطريق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد ابراهيم (عليه السلام) ، وخلاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وان حمل الأشد فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان الى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم . وان من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة في 29 مارس 1902 ، و 30 ديسمبر 1902 - فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات (3) . (التسيطر موجود في الأصل) .

ولكي لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارتارF. Mameur المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشيلCh. Michel المستشار العام وشيخ بلدية تبسة . فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين .

وهنالك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد وهو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912 يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين . ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدرج ، وبدخول 1912 أصبح التجنيد الاجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 ٪ من مجموع الجيش) ، ثم أصبح شاملا ، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي .

ان ضريبة الدم قد طبقت علينا ظرفا للمبادئ الأولية للعدالة . ورغم فقرنا وذلنا واهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى ، فاننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا — وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق — يقع ذات يوم على كاهلنا .

ان مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال ، محاربين رغم أنوفهم ، ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها .

ان الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطى للفرنسيين الجدد . وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا الى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن والأرياف .

ومن السهل على الملاحظ المنصف أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي ، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الأطفال من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسمال بالية وكسحاء يتسولون من العامة.

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر في حالة مطلقة من اللامبالاة .

وأمام التمويه بعدم التدخل في الحريات ، فان الموقف العام هو ترك الحبل على الغارب . كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغدق في المقاهي على الأهالي .

وقد تحملنا هذه المآسي ، كمهزومين مستسلمين ، منتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام أسعد مما نحن فيه .

ان التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها » والذي صرحتم به أنتم في مايو 1917 ، في كلمتكم الموجهة الى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية

ولكن الأهالي ، تحت الوصاية الجائرة للإدارة الجزائرية قد أصبحوا على حالة من الأذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... ان الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فاننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، اننا نطالب بارسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت اشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : ان نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء والقوات المركزية يجب ان تؤخذ كقاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

انكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الانسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة الا لتعمم تلك المبادىء على جميع الشعوب . ولنا ايمان عميق في كلمتكم المقدسة . ان هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم والفات نظركم الكريم الى وضعنا الفاسد .

وتقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا (**) .

أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط.خ، دار البصائر، (د.م.ن) 2007، ص-ص 54-58.

ملحق رقم 03: صورة الحاكم العام شارل جونار.

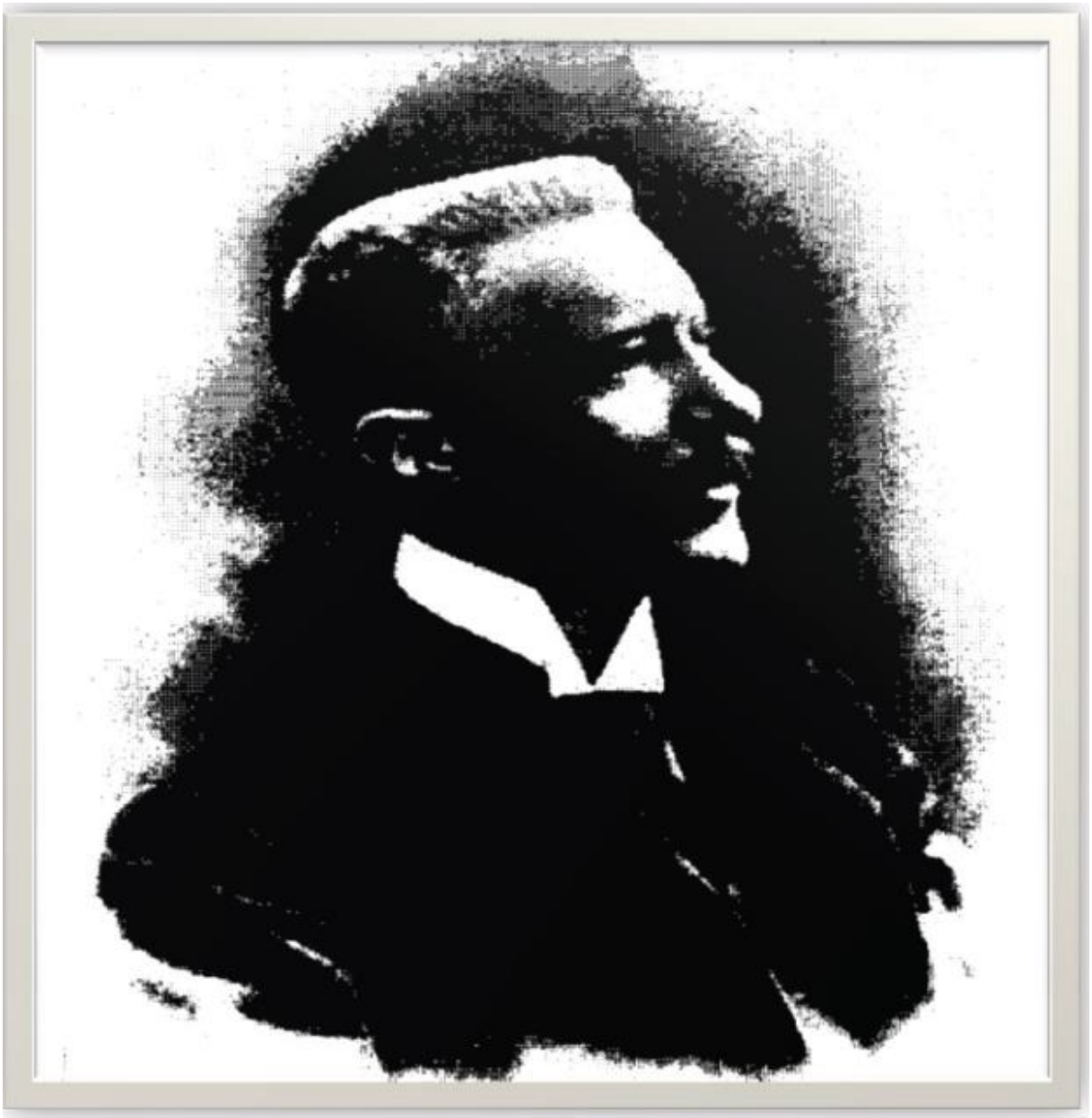

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، (د.م.ن)، 2006، ص 241.

ملحق رقم 04: صورة موريس فيوليت.

عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية، ط.خ، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م.ن)، 2010، 240.

ملحق رقم 05: برنامج بلوم فيوليت.

ما هو برنامج فيوليت؟

الفصل الأول ــ يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات
ث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية
ع بالحقوق السياسية التي للفرنسويين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير
حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق
ريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة
ط.

ثانيا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين
حوا الجيش برتبة «باش شاوش» أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية
خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية
صلوا جمعيا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم احدى
ادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي
ادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة
س وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي
تجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات
رية والفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة إقتصادية ومن
، الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبينة بالفصل الثاني.

.../...

سادسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ــ ان الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

.../...

سادسا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ــ إن الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

.../...

الفصل الرابع ــ يمكن لكل أهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص
القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه
صل 9 والفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس ــ ليس لما تضمنه هذ القانون أي مفعول فيما مضى
ينطبق الا على الأهالي الجزائريين الفرنسويين الذين تتوفر فيهم الآن أو
توفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس ــ ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب
ب لـ 70,000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20,000.
وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون.
عن مجلة «الشهاب» (2 ماي 1937)

عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا، ط.خ، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م.ن)، 2010، ص 103.

ملحق رقم 06: إعلان موريس فيوليت لمشروعه في صحافة باريس.

M. VIOLLETTE EXPLIQUE SON PROJET

LA FRANCE DOIT RECONNAITRE

LE DROIT DE VOTE

AUX INDIGÈNES D'ALGÉRIE

LE BUT DU GOUVERNEMENT EST D'ACCORDER
A UNE ÉLITE RESTREINTE
UNE RÉCOMPENSE
AMPLEMENT MÉRITÉE

par

Maurice Viollette

Ministre d'État

Ancien gouverneur général de l'Algérie

UN MESSAGE A Bruxelles
du Dr BEN DJELLOUL

PRIMES
AUX LECTEURS

95

"WESTMINSTER"

موريس فيولات يعلن مشروعه في صحافة باريس

– 7 مارس 1937

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، (د.م.ن)، 2006، ص 444.

ملحق رقم 07: إعتراض مصالي الحاج على مشروع بلوم فيوليت.

EL OUMA

La Commission d'enquête parlementaire prévue par le Rassemblement Populaire va partir pour l'Algérie

Subira-t-elle le triste sort des précédentes ?

Alerte! notre devise: EL OUMA partout!

Un grand Meeting à la Grange-aux-Belles

اعتراض مصالي الحاج على مشروع قيولات

صحيفة الأمة –فبراير 1937

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، (د.م.ن)، 2006، ص 443.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر:

1-أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2010.

2-ـــــــــــــ، هذه هي الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

3-ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر و فلسفة الاحتلال و الاستطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

4-عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936)، ج1، ط2، منشورات السائحين (د.م،ن)، 2007.

5-فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، ط.خ، دار القصبة، الجزائر.

6-مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج(1898-1938)، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2007.

7-مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- إبراهيم مياسي، لمحات عن جهاد الشعب الجزائري، د.ط، الجزائر، 2007.

2- ـــــــــــــ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962م، دط، دار الهومة، الجزائر، 2007.

3- أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط.خ، دار البصائر، 2007.

4- ـــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2004.

5- ـــــــــــــ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

6- ـــــــــــــ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

7- ـــــــــــــ ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

8- أجيرون شارل روبير، الجزائر المسلمون و فرنسا (1870-1919)، ج1، تر: حاجي مسعود، أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

9- ـــــــــــــ، الجزائر المسلمون و فرنسا (1870-1919)، ج2، تر: حاجي مسعود، أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

10- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

11- احمد صاري، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، د.ط، تق: أبو القاسم سعدالله، المطبعة العربية، غرداية، 2004.

12- التميمي عبد المالك خلف،

13- الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج و أبعاد ثورة المقراني و الحداد، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007.

14- بسام العسلي، محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية، د.ط، دار النفائس، بيروت، 2010.

15- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، 2006.

16- بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى (1920-1936)، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1924.

17- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

18- بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ط1، طبعة بوزارة المجاهدين.

19- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، د.ط، تر:مسعود حاج مسعود، دار الهومة،2010.

20- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

21- ـــــــــــــ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) و انعكاساتها على المغرب العربي، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

22- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، د.ط، دار النعمان، الجزائر، 2012.

23- جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، د.ط، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الإسكندرية، 1999.

24- جمال قنان، دراسات و قضايا في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، م4، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.

25- حسن فوزي النجار، انتصار الجزائر، الجزائر،1962.

26- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، الجزائريين الامس و الغد، د.ط، دار القاهرة، مصر، (د.س).

27- رابح لونيسي و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

28- زوليخة إسماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، الطباعة العصرية، الجزائر، (د.س.ن).

29- سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)، ط1، دار الشروق الجزائري، 2009.

30- شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير للقوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، د.ط، تر: المنجي سليم و آخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

31- ـــــــــــــ ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب التحرير 1954، ج2، د.ط، تر: محمد حمداوي و إبراهيم الصحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013.

32- ـــــــــــــ ، تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، ج1، ط1، دار الأمة، د.م، 2008.

33- صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، د.م.ج، الجزائر، 1984.

34- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1971، د.ط، منشورات جامعية، باجي المختار، الجزائر، 2014.

35- ـــــــــــ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م) دار العلوم، الجزائر 2002.

36- ـــــــــــ، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005.

37- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2007.

38- ـــــــــــ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2012.

39- ـــــــــــ ، تاريخ الاستعمار و التحرر، إفريقيا و آسيا، ط.خ، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.م.ن)، 2010.

40- ـــــــــــ ، تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية(1914-1945)، ط.خ، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، (د-م-ن)، 2010 .

41- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،د.ط، دار الأمة، 2010.

42- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، دار البعث، (د.س.ن).

43- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1972.

44- عبدالله مقلاتي، موسوعة في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر من الاحتلال الى فاتح نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.س).

45- علي تباليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009.

46- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت .1997

47- ـــــــــــ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

48- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر و التوزيع، 2002.

49- ـــــــــــ، موجز في تاريخ الجزائر،ط1، دار الريحان،الجزائر،2002.

50- غربي غالي، العدوان الفرنسي على الجزائر "خلفيات و أبعاد"، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.

51- قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان.
52- كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر، 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
53- لونيسي إبراهيم، بحوث في تاريخ السياسي للجزائر المعاصرة.
54- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2011.
55- محمد العربي الزبيري، ا لثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر،1984.
56- محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني في الجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي، ط3، منشورات تالة، الجزائر، 2010.
57- محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر ما بين (1947-1954) ج1، د.ط، دار الهومة، الجزائر،2010.
58- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د.ط، تر: نجيب عياد، صلاح مثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
59- محمد صالح لبجاوي، متعاونون و مجندون في الجيش الفرنسي (1830-1918)، دار الفصبة، الجزائر، 2009.
60- محمد طاهر و علي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)، د.ط، دحلب للنشر، 2009.
61- محمد عيساوي، نبيل شريفي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، د.ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
62- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر، د.ط، دار المعرفة، د.م، 2013.
63- مقلاتي عبد الله، المشروع الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830-1962)، منشورات سيدي نايل، وزارة الثقافة الوطنية.
64- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870-1900)، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2014.
65- ناهد إبراهيم داسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر للحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين (1918-1939)، طبعة سامي، الجزائر،2001.

66- هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، دار التونسية، تونس، 1974.

67- يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1850-1954)، د.ط، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

68- ـــــــــ، ثورات الجزائر في القرن 19م و 20م، ط2، الجزائر، 1996.

69- يحي بوعزيز، ثورة الباشا آغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

70- ـــــــــ ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

71- ـــــــــ ، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، ط خ، دار البصائر، 2009.

72- ـــــــــ ، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب، ج1، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

73- يوسف مناصرية، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، د.ط، دار الهومة، الجزائر، 2013.

باللغة الفرنسية:

1- Augeron charles robert, De l' Algerie « française » à l'algérienne la publication ,Algérie,2010.

2- FERHAT Abbes ,la nuit coloniale ,ministère de la culture , Alger, 2009.

3- Gusault Arthur, principes de colonisation et de l'législation coloniale, seconde édition, tone 2, imprimerie contant haguerre, Bar Ledue,1904.

قائمة الرسائل الجامعية:

1- صالح فركوس، احتلال و مقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871)، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 2001/2000.

2- عبد القادر بلجة، مسألة التجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على 61 مجتمع الجزائري(1907-1954) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2016/2015.

3- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) دراسة في الأساليب الإدارية و السياسية رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

4- بوصفصاف عبدالكريم، جمعية العلماء المسلمين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931-1945)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ معاصر، جامعة قسنطينة،1983.

5- حليمي علي، التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس (1870-1919)، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر لسنة 2015، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

6- حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006.

7- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1885، مذكرة ماجستير في التاريخ لمعاصر، 2011، الجزائر.

8- خديجة بختاوي، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919-1925)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2002/2001.

9- شهرزاد شبلي، ثورة راحة العامري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

10- علي عبود، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 "القطاع الوهراني نموذجا"، رسالة ماجيستير في تاريخ معاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2014/2013.

11- مزهور حسين الحاج، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي 1871-1900، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2005/2004.

12- ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة بوزريعة، 2005/2004.

13- صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، مشروع بحث، 2010، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

14- البعة فاطمة الزهراء، بوبكر رزيقة، إصلاحات فبراير 1919م في الجزائر، مذكرى لنيل شهادة الماستر تاريخ المعاصر، مليانة، 2018/2017.

15- حبيبة لفريد، سياسة الحاكم العام شارل جونار في الجزائر (1900-1919)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة، 2016/2015.

16- حياة حسني، سارة خرزي، أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، مذكرة ماستر، 2016، جامعة بوضياف بالمسيلة.

17- حياة هدوش، مشروع بلوم فيوليت و موقف الحركة الوطنية منه (1930-1936)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، 2014/2013، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

18- خضراوي هشام، الإصلاحات الفرنسية و انعكاساتها على الجزائر بين (1919-1939)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، 2016/2015، بسكرة.

19- خليدة بلقرع، مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و معارضة المعمرين (1891-1947)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، 2018/2017، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

20- راضية بن حبرو، المكاتب العربية و دورها في نجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

21- سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية و آثارها على الجزائريين 1830-1991، رسالة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2012.

قائمة المجلات:

1- عبدالقادر صحراوي، مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين، المجلة الإفريقية الع 11، 2016.

2- لمياء بوقريوة، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الانسان و المجتمع، ع 04، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2012.

3- محمد بليل، قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 وانعكاساته على الجزائريين (القطاع الوهراني نموذجا) ، مجلة عصور، ع 21، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر (20 جانفي-جوان2013).

4- مختار فيلالي، ثورة الأوراس 1916، مجلة التراث، الع 2، جمعية التاريخ والتراث الأثري، دار الشهاب، الجزائر، (د،ن).

5- ولد النبية كريم، الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عي تموشنت المختلطة نموذجا، مجلة المصادر، ع 09، 2004.

قائمة الموسوعات:

1- عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية، ج 2، ط2، دار العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1944.

2- عبد الوهاب كيالي، الموسوعة السياسية، ج 3، ط2، دار الهدى، بيروت، 1944.

3- عبدالله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر1954، وزارة الثقافة، الجزائر.

المحتويات **أرقام الصفحات**

الإهـــــداء

الشكـــــر

قائمة المختصرات

المقدمـــــة..... أ-د

مدخل: أوضاع الجزائر العامة في فترة ما بين 1830-1870م.

أ- الوضع العسكري 7

ب-الوضع الاقتصادي 10

ج- الوضع الاجتماعي.. 11

د- الوضع الثقافي و الديني 13

هـ- الوضع الإداري 15

الفصل الأول : التنظيم الإداري الاستعماري بالجزائر في فترة ما بين (1870-1900).

المبحث الأول: الهيكل الإداري.. 20

المبحث الثاني: المراسيم و القوانين الإدارية الاستعمارية 33

المبحث الثالث: المقاومة الوطنية ضد الحكم المدني 39

الفصل الثاني : الجزائر تحت التشريعات الفرنسية (1900-1919).

المبحث الأول: القوانين الزجرية الاستعمارية..... 43

المبحث الثاني: ردود أفعال الجزائريين..... 53

الفصل الثالث : المشاريع الإصلاحية الفرنسية بالجزائر في فترة ما بين الحربين (1919-1939).

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919..... 63

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1935..... 70

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من المشاريع الإصلاحية..... 76

الخاتمة 92

قائمة الملاحق..... 95
قائمة المصادر و المراجع..... 108
الفهرس.